معوقات تطبيق برنامج محو الأمية في محافظتي مسقط وظفار وسبل تطويره من وجهة نظر القائمين عليه "دراسة ميدانية تحليلية"

إعداد طالب الدكتوراه

ناصر بن عبد الله محروس الصيعري

إشراف الدكتور **مشاركة الدكتور**

عبدالله المجيدل **بسّام العمري**

كلية التربية

جامعة دمشق

الملخص

هدفت الدراسة التعرف إلى معوقات تطبيق برنامج محو الأمية في محافظتي مسقط وظفار وسبل تطويره، وإلى تقديم بعض المقترحات بذات الشأن. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتمثلت أداتها في استبانة لاستطلاع آراء عينة الدراسة في المحافظتين عددها(148) فرداً. وللتحقق من صدق الأداة عرضت على مجموعة من المحكمين، واحتسب الثبات بالتجزئة النصفية، واستخدمت في المعالجات الإحصائية التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار T-Test واختبار تحليل التباين. وكانت أهم نتائج الدراسة هي: وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) بين المعوقات التربوية والأهلية المحلية وبين المعوقات الاجتماعية الاقتصادية ولصالح المعوقات الاجتماعية الاقتصادية، بينما لا توجد فروق دالة بين المعوقات

التربوية والمعوقات الأهلية. كما أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين معوقات تطبيق البرنامج وسبل تطويره، بحسب المتغيرات: **المنطقة التعليمية، الجنس، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، المسمى الوظيفي**، بينما توجد فروق دالة بين مجموعة الخبرة 10 سنوات فأكثر والخبرة أقل من 5 سنوات لصالح الخبرة 10 سنوات فأكثر، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات الخبرة الأخرى. وأنه توجد فروق دالة إحصائياً بين سبل التطوير الإدارية الفنية وبين سبل التطوير الأهلية المحلية ولصالح الإدارية، كما توجد فروق دالة إحصائياً بين سبل التطوير الاجتماعية الاقتصادية وبين سبل التطوير الأهلية المحلية لصالح الاجتماعية الاقتصادية، بينما لا توجد فروق دالة إحصائياً بين سبل التطوير الاجتماعية وبين الإدارية. وأنه توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معوقات تطبيق برنامج محو الأمية في المحافظتين وبين سبل تطوير البرنامج، أي أنه كلما زادت حدة معوقات تطبيق البرنامج، زادت معها الحاجة لدى المعنيين بالبرنامج للبحث عن سبل مواجهة تلك المعوقات.

مقدمة:

الأمية مشكلة اجتماعية معقدة فهي سبب رئيس من أسباب التخلف، وظاهرة اجتماعية مركبة تمس الفرد والمجتمع على حد سواء، و تعوق القوى البشرية عن القيام بدورها الكامل في عمليات التنمية، ومن هنا كان الاهتمام بها على كافة المستويات إقليميا ودوليا، ففي وطننا العربي تجسد ذلك الاهتمام في الإجماع الذي توصلت من خلاله الدول العربية إلى صياغة واعتماد الاستراتيجية العربية لمحو الأمية في المؤتمر الذي وانطلاقاً من تلك الإستراتيجية، كان محو أمية من تجاوزت أعمارهم عشر سنوات ولا يجيد قراءة جملة بسيطة،ولم يلتحق بأي مؤسسة تعليمية، هدفا أساسيا لحكومة سلطنة عمان، جنبا إلى جنب نشر التعليم بين الصغار، وعلى الرغم من الجهود التي بذلت ولا تزال للقضاء عل الأمية، فالمؤشرات العمانية التي اطلع عليها الباحث وسيتم عرضها، توضح أن الأمية لا تزال قائمة في مختلف مناطق السلطنة، وأن برامج محو الأمية فيها تواجه تحديات تضعف وتحد من فاعليته، وتتناول الدراسة الحالية معوقات تطبيق برنامج محو الأمية في محافظتي مسقط وظفار وسبل تطويره من وجهة نظر القائمين عليه.

ومما يجدر ذكره ولفت النظر إليه أن الإحصاءات التي توصل إليها الباحث عن مشكلة الأمية في السلطنة مصدرها التعداد السكاني العام الثاني الذي أجرته وزارة الاقتصاد الوطني 2003م، ولا توجد إحصاءات أحدث، ومن هنا يلاحظ أن جميع البيانات الواردة في الدراسة، المتعلقة بأعداد الأميين في السلطنة والمحافظتين تعود لإحصائيات العام 2003م، ذلك أن حصر الأميين في السلطنة عامة، أو منطقة تعليمية معينة، بحاجة إلى إمكانات بشرية ومادية ضخمة، لا يمكن أن تتوفر لباحث أو وزارة بعينها، كما أن تحديد أعداد الأميين في مناطق السلطنة. وإن كانت معلومة بتعداد 2003م يمتاز بالصعوبة في تحديد أعداد الأميين المتبقين بعد جهود مكافحة الأمية في الفترة التي تلت التعداد 2003م، وذلك لتعدد روافد الأمية، والتي منها على سبيل

المثال تسرب الطلاب النظاميين، والدارسين في برامج محو الأمية، كما أن هناك أمراً يجب التنويه إليه وهو أن سبب اختيار الباحث محافظتي مسقط وظفار لإجراء الدراسة، أنهما تمثلان شمال السلطنة(مسقط) وجنوبها(ظفار)، وأنهما تعدان عاصمتين الإقليمين، ولهما أهمية جغرافية واقتصادية وسياسية تكاد تتقارب، وأن الإمكانات المادية والبشرية المخصصة لبرنامج محو الأمية فيهما متقاربة الظروف.

مشكلة الدراسة:

تمثلت مشكلة الدراسة في أن الأمية تُعد عائقاً أمام برامج ومشروعات التنمية الشاملة في السلطنة، فعلى الرغم من أن برامج محو الأمية في السلطنة قد بدئ تطبيقها في العام الدراسي 1973/1972م، إلا أن رحلة تطبيقها أفرزت مشكلات ومعوقات تؤكدها البيانات الإحصائية الرسمية، فضلاً عن الملاحظة المباشرة للباحث بصفته يعمل في مجال برامج التوعية التربوية، حيث تشير النتائج النهائية للتعداد السكاني لعام 2003م إلى أن نسبة الأمية في السلطنة لا تزال تشكل حجماً كبيراً مقارنة بعدد السكان، فمجموع عدد سكان السلطنة العمانيين وفق التعداد السكاني لعام 2003م (1.778) مليون وسبعمئة وثمانية وسبعون ألفاً، منهم 231803 من الأميين، أي بنسبة 13.03%، مع تفاوت النسبة والعدد بين مناطق السلطنة، أما النسبة العامة للأمية في السلطنة فقد وصلت إلى 21.9 بالمائة للفئة العمرية من 15 سنة فأكثر وفقا لتقديرات العام نفسه، فمنطقة الباطنة تضم أكبر عدد من الأميين في السلطنة وهو(78671) أمياً، حيث بلغت نسبة الأمية فيها بين الذكور(13.52%)، وبين الإناث(22.42%)، بينما كانت مسندم أقل مناطق السلطنة أمية، فعدد الأميين فيها(4068) فقط بنسبة مئوية(1.75%)، منهم(1832) أمياً، و(2236) أمية، أما محافظة مسقط فكانت نسبة الأمية فيها(14.33%) وهي ثالث مناطق السلطنة أمية، وتضم(10384) أمياً من الذكور بنسبة(4.14%) و(22851) أمية بنسبة مئوية(9.86%)، وكانت محافظة ظفار السادسة من حيث انتشار الأمية بين مناطق السلطنة فنسبة الأمية فيها(7.26%)، بواقع

(5592) أمياً وبما نسبته (2.41%)، و(11235) أمية وبما نسبته(4.85%) **(وزارة التربية والتعليم، وثائق دائرة التعليم المستمر، 2009: بدون)**

وبعد مرور ما يقرب من 37 سنة على بداية البرامج في مسقط وظفار، ورغم الجهود المبذولة من الحكومة لمواجهة مشكلة الأمية في السنوات الأخيرة، ظلت هناك تحديات ومعوقات تحد من تطبيق برامج محو الأمية في محافظتي مسقط وظفار، مما أوجد الإحساس لدى الباحث بالحاجة إلى إخضاعها للدراسة العلمية التي تكشف أهم معوقات تطبيق برامج محو الأمية في محافظتي مسقط وظفار، وتضع لها سبل تطوير تساعد في تحقيق أهداف البرامج، وعليه فقد صاغ الباحث مشكلة دراسته في السؤال الرئيس التالي: **ما معوقات تطبيق برامج محو الأمية في محافظتي مسقط وظفار وسبل تطويرها من وجهة نظر القائمين عليها؟.**

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى:

1- الكشف عن معوقات تطبيق البرنامج في المحافظتين من وجهة نظر القائمين عليه.
2- تعرف أثر المتغيرات المستقلة لعينة الدراسة(الجنس- الحالة الاجتماعية- المؤهل العلمي – الخبرة الوظيفية – المسمى الوظيفي) في تقويماتها لمعوقات تطبيق البرنامج في المحافظتين.
3- الكشف عن سبل تطوير تطبيق البرنامج في المحافظتين من وجهة نظر القائمين عليه.
4- تعرف أثر المتغيرات المستقلة لعينة الدراسة(الجنس- الحالة الاجتماعية- المؤهل العلمي – الخبرة الوظيفية – المسمى الوظيفي) في تقويماتها لسبل تطوير تطبيق برنامج محو الأمية في محافظتي مسقط وظفار.
5- تعرف العلاقة بين معوقات تطبيق برنامج محو الأمية وسبل تطوير تطبيقه في محافظتي مسقط وظفار من وجهة نظر القائمين عليه.

6- تقديم مقترحات تساهم في الحد من معوقات تطبيق برنامج محو الأمية وتزيد من فاعلية البرنامج في محافظتي مسقط وظفار.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها النظرية من المكانة المتعاظمة التي يحتلها برنامج محو الأمية في الفكر التربوي المعاصر، ومن الحاجة المجتمعية إلى محو أمية كل فرد في المجتمع ليتمكن من المساهمة الفاعلة في تنمية السلطنة، أما أهمية الدراسة التطبيقية فتستمد من كونها أول المحاولات العلمية لتعرّف معوقات تطبيق برنامج محو الأمية في محافظتي مسقط وظفار، بعد ما يقرب من 37 سنة من بداية البرنامج سنة 1973م، كما وأن الدراسة تسعى لتقديم بعض السبل لتطوير تطبيق البرنامج ، وتفتح المجال أمام الدارسين والباحثين لإجراء المزيد من الدراسات في مجال تقويم وتطوير هذه النوعية من برامج التعليم بالسلطنة.

أسئلة الدراسة:

يتفرع من السؤال الرئيسي السابق ذكره الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما تقويم عينة الدراسة لمعوقات تطبيق برنامج محو الأمية في محافظتي مسقط وظفار؟

2-ما تقويم عينة الدراسة لسبل تطوير تطبيق برنامج محو الأمية في محافظتي مسقط وظفار؟.

3- ما علاقة معوقات تطبيق برنامج محو الأمية بسبل تطوير تطبيقه في محافظتي مسقط وظفار من وجهة نظر القائمين عليه؟.

متغيرات الدراسة:

تنقسم متغيرات الدراسة إلى قسمين **الأول**: **المتغيرات المستقلة**: وهي التي تحدث قبل المتغيرات التابعة زمنياً ويكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر في المتغيرات التابعة، وفي هذه الدراسة يظهر تأثيرها في تقويمات العينة لمعوقات برنامج محو الأمية وسبل تطويره في محافظتي مسقط وظفار. وتتضمن:**المنطقة التعليمية**: وله عاملان(محافظة مسقط- محافظة ظفار)، و**الجنس**: وله عاملان(ذكر- أنثى)، و**الحالة الاجتماعية**: ولها عاملان(متزوج- أعزب)، و**المؤهل العلمي**: وله ثلاثة عوامل (ثانوية- بكالوريوس- ماجستير فما فوق)، و**الخبرة الوظيفية**: ولها ثلاثة عوامل(أقل من 5 سنوات- من 5- 10سنوات- أكثر من 10 سنوات)، و**المسمى الوظيفي**: وله عاملان(مشرف تربوي- معلم محو أمية). **القسم الثاني**: **المتغيرات التابعة**: وهي التي تحدث بعد المتغيرات المستقلة زمنياً وتكون نتيجة مباشرة أو غير مباشرة للمتغيرات المستقلة ، وفي هذه الدراسة هي درجة الإعاقة ودرجة سبل تطوير برنامج محو الأمية في محافظتي مسقط وظفار من وجهة نظر عينة الدراسة.

فرضيات الدراسة:

تتمثل فرضيات الدراسة في:

1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين معوقات تطبيق برنامج محو الأمية في محافظتي مسقط وظفار تعزى للمتغيرات: (الجنس- الحالة الاجتماعية- المؤهل العلمي- الخبرة الوظيفية- المسمى الوظيفي) من وجهة نظر عينة الدراسة.

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين سبل تطوير تطبيق برنامج محو الأمية في محافظتي مسقط وظفار تعزى للمتغيرات: (الجنس- الحالة الاجتماعية- المؤهل العلمي- الخبرة العملية- المسمى الوظيفي) من وجهة نظر عينة الدراسة.

المصطلحات الإجرائية:

الأمية (illiteracy): في الأساس هي عدم اكتساب مهارة الكتابة والقراءة عند الفرد، سواء كان ذكراً أو أنثى. وفي اللغة:"الأمي والأمّان من لا يكتب ولا يقرأ، لم يتعلم

وهو باقٍ على جبلته" (**الفيروز آبادي، فصل الهمزة، باب الميم**). **والأمية** حسب تعريف الأمم المتحدة هي "عدم القدرة على قراءة وكتابة جمل بسيطة في أي لغة (**اليونسكو، الموقع الإلكتروني**). وقد التزمت الدراسة بهذا المعنى كمصطلح إجرائي.

المعوق إجرائياً: هو كل ما من شأنه الحد من الوصول إلى الهدف المرجو.

سبل التطوير إجرائياً: هي الوسائل والبرامج والمشروعات التي تعين في الوصول إلى الهدف المحدد.

المعوقات التربوية إجرائياً: هي الأنظمة والقوانين والتشريعات الواردة من وزارة التربية والتعليم، والتي تعمل على إعاقة تطبيق البرنامج بالشكل المطلوب.

المعوقات الاجتماعية الاقتصادية إجرائياً: هي المعوقات النابعة من المجتمع المحلي، والتي لا تساعد في تطبيق البرنامج كما هو مخطط له.

المعوقات الأهلية المحلية إجرائياً: هي المعوقات النابعة من الدارس وأهله، وتعوق تطبيق البرنامج.

منهج الدراسة:

تسعى الدراسات الوصفية إلى جمع البيانات والمعلومات عن ظاهرة محددة، بقصد تعرفها، وتحديد مواطن القوة والضعف فيها، وهي تبحث في الحالة الراهنة، وفي الظروف التطبيقية، وتتصف بالشمول، وتعتمد على أدوات البحث، مثل: الاستبانة، والمقابلة، والملاحظة المباشرة وغير المباشرة(فان دالين،1996، 125). فالمنهج الوصفي يصف الظاهرة وصفاً دقيقاً ومحدداً، بطريقة كيفية وكمية (وحيد،2000، 183). ويعد الأسلوب الأكثر استخداماً وملاءمة في دراسة الظواهر الإنسانية والاجتماعية، وخصوصاً التي يصعب إخضاعها للتجريب المختبري (عدس، 1987، 232). وبما أن الدراسة الحالية تُعد من الدراسات الإنسانية، التي تتناسب مع أهدافها، والإجابة عن أسئلتها، والتحقق من فرضياتها، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب وطبيعة دراسته، المتمثلة في معوقات تطبيق

برنامج محو الأمية في محافظتي مسقط وظفار وسبل تطـويره، مـن وجهـة نظـر المعنيين بالبرامج في المحافظتين، بقصد وصف الظاهرة كما هي في الواقـع، وكمـا ينبغي أن تكون عليه في المستقبل.

حدود الدراسة:

الحدود الموضـوعية: معوقات برنامج محو الأمية وسبل تطويره في محافظتي مسقط وظفار من وجهة نظر عينة الدراسة.

الحدود الزمنية: تمت الدراسة في الفترة من نوفمبر2009م إلى فبراير2010م.

الحدود المكانية: مديريتا التربية والتعليم في محافظتي مسقط وظفار (دائرة البـرامج التعليمية – قسم تعليم الكبار ومحو الأمية والتربية الخاصة – ومراكز محو الأمية في المحافظتين).

الحدود البـشرية: المشرفون التربويون –المعلمون القائمون بالتدريس في مراكز محو الأمية في المحافظتين.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من: جميع المشرفين والعاملين فـي الإدارة التربويـة المعنيـة ببرنامج محو الأمية في مديريتي التربية والتعليم في محافظتي مسقط وظفار وعـددهم (15)، ومن المعلمين الذين يتولون التدريس في شعب محو الأمية فـي المحـافظتين، وعددهم(221). وبذلك يصبح مجتمع الدراسة (236) فرداً.

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من (148) فرداً، منهم (14) مشرفاً وإدارياً تربوياً معنياً ببرنامج محو الأمية في محافظتي مسقط وظفار، إضافة إلى عينة عـشوائية مـن المعلمـين بلغت(134) معلماً في المحافظتين، تم توزيـع علـيهم (148) اسـتبانة، اسـترجعت جميعها، أي أن النسبة المئوية للعينة للمجتمع الأصلي هي(62.71%)، والجدول التالي يبين توزيع عينة الدراسة وفق متغيرات الدراسة.

جدول رقم(1)

يبين توزيع عينة البحث وفق متغيرات الدراسة

متغير المنطقة التعليمية	العدد	النسبة المئوية
مسقط	54	36.5
ظفار	94	63.5
متغير الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكور	32	21.6
إناث	116	78.4
متغير الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة المئوية
متزوج	56	37.8
عزب	92	62.2
متغير المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية
ثانوي	110	74.3
جامعي	35	23.6
ماجستير وما فوق	3	2.0
متغير الخبرة الوظيفية	العدد	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	82	55.4
من 5- أقل من10 سنوات	42	28.4
10سنوات فأكثر	24	16.2
متغير المسمى الوظيفي	العدد	النسبة المئوية
مشرف وإداري تربوي	14	9.5
معلم محو أمية	134	90.5

أداة الدراسة:

قام الباحث بإعداد وتطوير أداة الدراسة بعد الرجوع للأدب النظري والدراسات السابقة، ذات الصلة بمجال دراسته، وهي استبانة معدة لتقدير (درجة المعوقات ودرجة التطوير) لبرنامج محو الأمية في محافظتي مسقط وظفار، وقد تكونت من جزءين: الأول: عني بالمعلومات الأولية للمبحوثين وتشمل المتغيرات المستقلة

وهي(الجنس- الحالة الاجتماعية- المؤهل العلمي – الخبرة الوظيفية – المسمى الوظيفي). والجزء الثاني: وقد تكون من (38) فقرة، موزعة على المجالات التالية:

(أ) مجال معوقات تطبيق برنامج محو الأمية في محافظتي مسقط وظفار: وقد تكون من (19) فقرة، شملت ثلاثة محاور هي:

1) معوقات رسمية إدارية وتتكون من (12) فقرة. 2) معوقات ترجع للدارسين والدارسات وتتكون من (5) فقرات. 3) ومعوقات أهلية محلية وتتكون من (2) فقرتين.

(ب) مجال سبل تطوير تطبيق برنامج محو الأمية في محافظتي مسقط وظفار: وقد تكون من (19) فقرة. واعتمد الباحث مقياس ليكرت الخماسي لقياس درجة الإعاقة والتطوير، كالتالي: إذا كانت الإجابة (أوافق بشدة) تعطى الدرجة (5)، بينما إذا كانت الإجابة (أوافق) تعطى الدرجة (4)، وإذا كانت الإجابة (أوافق إلى حد ما) تعطى الدرجة (3)، وإذا كانت الإجابة (لا أوافق) تعطى الدرجة(2)، وأخيراً إذا كانت الإجابة (لا أوافق بشدة) تعطى الدرجة(1).

صدق أداة الدراسة:

للتحقق من صدق الأداة تم عرضها على مجموعة من المحكمين بلغ عددهم (8) من ذوي الاختصاص والخبرة بجامعة السلطان قابوس وجامعة ظفار والكلية التطبيقية في محافظة ظفار وديوان عام وزارة التربية والتعليم ومديرتي التربية والتعليم في محافظتي مسقط وظفار، بهدف التأكد من وضوح العبارات وصدقها وسهولة فهمها ودقتها اللغوية، وخدمة أغراض وأهداف الدراسة ، وقد عدلت الأداة بناء على 90% من آراء وملاحظات المحكمين، والملحق رقم(2) يوضح أسماء المحكمين.

ثبات أداة الدراسة:

استخدم الباحث التجزئة النصفية حيث كانت نسبة الثبات 86% عند مستوى الدلالة 0.05، وهذه النسبة المئوية تناسب مثل هذا النوع من الدراسات.

المعالجات الإحصائية:

بعد تجميع البيانات وإدخالها في الحاسب الآلي باستخدام برنامج الرزم الإحصائية (SPSS)، للإجابة على أسئلة الدراسة، وللتحقق من فرضياتها، استخدمت التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري في تعرف مستوى المعوقات و مستوى سبل التطوير في تقويمات عينة الدراسة، أما اختبار T-Test واختبار "شيفيه" فكانا للتأكد مما إذا كانت هناك فروق ذات دلالات إحصائية عند مستوى 0.05%، وتحليل التباين الأحاديANOVA للوصول إلى تحليل أثر المتغيرات المستقلة لعينة الدراسة في تقويماتها لمستوى الإعاقة وسبل التطوير.

الإطار النظري:

الأمية في سلطنة عمان:

يتضح حجم مشكلة الأمية في سلطنة عمان من خلال التوزيع النسبي والعددي للسكان العمانيين الأميين حسب المناطق، وفق الجدول التالي:

جدول رقم(2)

يوضح التوزيع العددي والنسبي للسكان العمانيين الأميين في مناطق السلطنة2003م

المنطقة	ذكور		إناث		المجموع	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
مسقط	10384	4.45	22851	9.85	33235	14.33
ظفار	5592	2.41	11235	4.85	16827	7.26
الوسطى	2150	0.92	2846	1.23	4996	2.16
الشرقية	15153	6.54	28237	12.18	43390	18.72
الداخلية	9534	4.12	22996	9.92	32530	14.03
الظاهرة	5874	2.53	12212	5.27	18086	7.80
مسندم	1832	0.79	2236	0.96	4068	1.75
الباطنة	26705	13.52	51966	22.42	78671	35.94
المجموع	67224	35.36	154577	66.68	231803	100

(وزارة التربية والتعليم، وثائق دائرة التعليم المستمر، 2009: بدون)

وتوضح مؤشرات تعداد عام 2003م، الصادرة من وزارة الاقتصاد الوطني عدد الأميين ونسبة الأمية لدى السكان العمانيين بين الذكور والإناث في الفئة العمرية (15-44) سنة، حيث إن عدد الذكور العمانيين 424645، منهم 15703 من الأميين الذكور أي بما نسبته 3.7% في الفئة العمرية[15-45]، وهي أقل من الإناث في الفئة العمرية نفسها، حيث إن عدد الإناث 419845، منهن 61329 أمية، بما نسبته 14.6%، وأما نسبة الأمية بين السكان العمانيين للفئة العمرية نفسها فهي 9.1% **(وزارة التربية والتعليم، وثائق دائرة التعليم المستمر، 2009: بدون)**. وكانت تقديرات معهد اليونسكو قد أوضحت ارتفاع نسب الأمية بين الكبار لمجموعة مختارة من الدول العربية لعام 2000م، ومنها سلطنة عمان 22% (15% و 28%) للذكور والإناث على التوالي **(www.UNESCO.org. statistics)**.

جهود سلطنة عمان لمواجهة الأمية:

انطلاقاً من مبادئ فلسفة التربية العمانية التي وضعت في ضوء السياسة العمانية التي تقوم على المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، ومبدأ تكافؤ فرص التعليم للجميع، وتمشياً مع روح العصر، وتلبية لاحتياجات المجتمع **(وزارة التربية والتعليم، مارس 1978: ص18 ص27)**: أتت السياسة التعليمية لتنظر إلى الأمية باعتبارها ظاهرة اجتماعية مركبة تعوق نمو المجتمع ، وان العمل على مكافحتها وتخفيف حدتها واجب وطني ومسؤولية مشتركة بين الفرد والدولة **(وزارة التربية والتعليم 8 يناير 1992: 2)**. وقد بدأت مسيرة محو الأمية بالسلطنة في العام الدراسي 73 / 74 بافتتاح مجموعة من شُعب تدريس محو الأمية في عدد من مدارس التعليم العام القائمة، تلا هذه الخطوة صدور القرار الوزاري رقم (302) لسنة 1975م بإصدار نظام محو الأمية والذي جرى تعديله بالقرار رقم **(1981/31)** والذي نظم ما يبذل من جهود في مكافحة الأمية، كما حدد مدة الدراسة بعامين يمنح الدارس بعدهما شهادة التحرر من الأمية والتي تعادل النجاح في الصف الرابع (تعليم نظامي)، وحددت المادة رقم (2) منه تعريفاً للأمي بأنه: **ILLITERATE** "كل شخص يتعدى

سن العاشرة، وليس منتظماً في أي مدرسة أو مؤسسة تعليمية، ولم يصل إلى المستوى الوظيفي في القراءة والكتابة باللغة العربية والحساب والمعارف الأخرى" **(وزارة التربية والتعليم، 2008: 12)**.

وعلى الرغم من أن نشاط محو الأمية في سلطنة عمان أنيط منذ البداية بوزارة التربية والتعليم، إلا أن الوزارة أدركت أنه نظرا لكون الأمية مشكلة اجتماعية وثقافية مركّبة، فإن القضاء عليها لا يتم إلا بتضافر الجهود الحكومية والشعبية، ولذلك عملت على مد جسور الصلة مع كافة الجهات المعنية، حيث أنشأت الوزارة في كل منطقة تعليمية قسماً لمحو الأمية وتعليم الكبار والتربية الخاصة يقوم بالإشراف على تنفيذ البرامج التعليمية والمتابعة الميدانية وإقامة الدورات والمشاغل التربوية للعاملين في البرنامج، أما الفئة المنفذة له فهي فئة المعلمين القائمين بالتدريس في فصول التعليم النظامي، وخريجي الشهادة العامة **(المرجع السابق، ص12)**.

وفي العام الدراسي 2005 /2006م صدر القرار الوزاري رقم (2005/204) بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم (31 /81)بشأن نظامي محو الأمية وتعليم الكبار وبموجب القرار الجديد أصبحت مدة مرحلة محو الأمية ثلاث سنوات دراسية بدلا من سنتين دراسيتين يمنح بعدها الناجحون شهادة التحرر من الأمية والتي تعادل النجاح في الصف السادس من التعليم العام والتعليم الأساسي وتؤهلهم للدراسة بالصف السابع.

وتشير بيانات وزارة الاقتصاد الوطني إلى أن مراكز محو الأمية للنساء تزيد على مراكز الذكور، وفي كل مناطق السلطنة، وقد أرجعت دراسة البرواني(1984) ذلك لانشغال الذكور، وسعيهم الدائم لتوفير متطلبات الحياة اليومية، كما تشير بيانات وزارة الاقتصاد الوطني إلى تذبذب أعداد مراكز محو الأمية للجنسين، وأن منطقة الباطنة تحوي أكبر عدد من مراكز محو الأمية في العامين الدراسيين 2008/2007م-2009/2008م، حيث كان عددها(321) مركزاً في العام 2008/2007م، منهم (7) مراكز فقط للذكور ومركزاً واحداً مختلطاً، بينما في العام 2009/2008م تناقص عدد

المراكز ليصبح(270) مركزاً، جميعها نسائية، ويمكن تعليل ذلك لنجاح وزارة التربية والتعليم في الاستفادة من خريجات الثانوية العامة(الدبلوم العام) للتدريس في مراكز محو الأمية، مما شجع الإناث الأميات للالتحاق بمراكز محو الأمية **(وزارة الاقتصاد الوطني،2009: 424)**

وكانت المنطقة الشرقية الثانية في وجود مراكز محو الأمية على مستوى السلطنة، حيث يوجد بها (221) مركزاً في العام2008/2007م، منهم (12) مركزاً للذكور، وفي العام التالي كان بها(226) مركزاً منهم(7) مراكز للذكور، وهذا يؤكد ما سبق من استدلالات وملاحظات، أما محافظة ظفار فتعد الرابعة على مستوى السلطنة من حيث عدد مراكز محو الأمية، فقد بلغت مراكزها في العام 2008/2007م(81) مركزاً، منهم (3) مراكز للذكور و(12) مركزاً مختلطاً. وفي العام التالي أصبح عدد المراكز فيها(82) منهم مركزان فقط للذكور و (15) مختلطاً، وتعد محافظة ظفار ومحافظة مسندم المنطقتين الوحيدتين اللتين حافظتا على عدد المراكز بها في العامين المذكورين، حيث كانت أعداد المراكز في العامين في كل من مسندم(11) مركزاً وفي ظفار(81) مركزاً. ومن الملاحظ أيضاً أن محافظة مسقط جاءت من حيث أعداد مراكز محو الأمية السادسة على مستوى مناطق السلطنة التعليمية التسعة بواقع (57) مركزاً للعام 2007/2006م منهم (5) مراكز فقط للذكور، و(36) مركزاً في العام التالي، منهم (3) مراكز فقط للذكور. ويبلغ عدد الدارسين في مراكز محو الأمية مجتمعة قرابة(11460) دارساً ودارسة، في العام 2008/2007م **(وزارة الاقتصاد الوطني،الكتاب الإحصائي السنوي،2009: 424)**.

كما توضح الإحصاءات الرسمية الصادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني 2009م، أن ترتيب المناطق التعليمية في أعداد الدارسين للعام 2008/2007م كان على النحو التالي: الباطنة- الشرقية- الداخلية- ظفار- مسقط- الظاهرة- البريمي- الوسطى- مسندم، حيث أعداد الدارسين بها كان على التوالي:(4470- 3142- 2666- 976- 942- 827- 318- 288- 76). أما في العام 2009/2008م فقد حافظت

كل المناطق على ترتيبها ما عدا البريمي التي تأخرت إلى قبل الأخير في الترتيب الثامن بدلاً من السابع، وتقدمت عليها الوسطى لتحل في الترتيب السابع بدلاً منها، كما يتبين أن أعداد الدارسين تراجعت قليلاً عما كانت عليه في العام السابق بالنسبة لمسقط والباطنة والظاهرة والشرقية والبريمي، بينما ارتفعت أعداد الدارسين في بقية مناطق السلطنة التعليمية، ومن الملاحظات المهمة أنه على الرغم من انخفاض الأعداد في بعض مناطق السلطنة وارتفاعها في بعضها الآخر إلا أن أعداد الدارسين حافظت على الزيادة في الصفين الثاني والثالث، بينما الانخفاض كان في أعداد الصف الأول فقط، ففي العام 2008/2007م كان عدد الدارسين في الصف الأول 6261 دارساً، وأصبح في العام الذي يليه 3091 دارساً، أي أنه تناقص بمعدل 50% تقريباً، بينما كان العدد في الصف الثاني والثالث على التوالي 4113 – 3331دارساً، للعام 2008/2007م، وأصبح 4849- 3520 دارساً في العام التالي. كما أنه يلاحظ أن أعداد الذكور قليلة جداً مقارنة بأعداد الإناث الملتحقات بالبرنامج على مستوى السلطنة، وفي كل الصفوف. حيث لم تتجاوز نسبتهم 5% في العامين الدراسيين المذكورين. وقد أوضحنا الأسباب التي ربما تقف وراء ذلك عند التعرض لأعداد مراكز محو الأمية **(وزارة الاقتصاد الوطني،الكتاب الإحصائي السنوي،2009: 424)**.

وهذا الارتفاع والانخفاض في أعداد الدارسين والدارسات في مناطق السلطنة، يحمل دلالات عدة منها نجاح البرنامج في المناطق التي تراجعت فيها أعداد الدارسين، مما أدى إلى انخفاض أعداد الأميين فيها وبالتالي تناقصت أعداد الملتحقين بالبرنامج، بينما يعني ارتفاع الأعداد في المناطق الأخرى اقتناع الأميين بضرورة الالتحاق ببرنامج محو الأمية وأهميته في حياتهم، وزيادة نشاط القائمين بالتوعية للبرنامج، كما أن لجوء الوزارة إلى الاستعانة بخريجي الثانوية العامة للتدريس في برنامج محو الأمية، شجع الأهالي للالتحاق به نظراً لتوفر المراكز والشعب بالقرب من أماكن سكنهم، وكون القائمين بالتدريس من إخوانهم وأبنائهم، ومما يجب الانتباه له أن هذه الملاحظات

بحاجة إلى إجراء دراسات للكشف عن الأسباب التي تقف وراء التذبذب في أعداد المراكز والدارسين في السلطنة.

إن التطور في أعداد الدارسين ومراكز وشعب محو الأمية، في السلطنة خلال السنوات الماضية، صاحبه تطور مماثل في أعداد المعلمين، فبعد أن كان عدد المعلمين في العام الدراسي 2006/2005م (1173) معلماً ومعلمة، أصبح عددهم في العام الدراسي 2009/2008م (1486) أي أن عددهم قد زاد، وهذا أمر طبيعي فزيادة الدارسين والشعب تتطلب زيادة مقابلة لها في أعداد المعلمين، ومما يجدر ذكره أن الوزارة استعانت في تدريس شعب محو الأمية بثلاث فئات، أولها: العاملون بالأجر اليومي من خريجي الشهادة الثانوية، وثاني الفئات، العاملون بنظام التطوع من خريجي الشهادة الثانوية، والأخيرة العاملون بالأجر اليومي من معلمي الوزارة. وذلك لأسباب عدة، منها عزوف المعلمين العمانيين عن التدريس في شعب محو الأمية، واستغلال طاقات الشباب العماني في الخدمة الوطنية، ولتوفير خدمة التعليم للدارسين في أماكن سكنهم، وللارتقاء بخدمة البرنامج عمدت الوزارة إلى مجموعة من الإجراءات منها على سبيل المثال، تنفيذ برامج تدريبية لخريجي الثانوية ومشرفي محو الأمية والمتطوعين للتدريس في شعب محو الأمية، كما نفذت مشروع إعادة تأليف مناهج محو الأمية، حيث تم تأليف كتاب المفتاح في اللغة العربية للصفين الأول والثاني، وكتاب التربية الإسلامية للصف الثاني، وبدأ العمل بهذه المناهج في العام الدراسي 2002/2001م، وفي العام الدراسي 2005/2004م تمت إعادة تأليف كتابي الثقافة العامة للصفين الأول والثاني وكتاب التربية الإسلامية للصف الأول، إضافة إلى أدلة تلك الكتب، وقد شهد العام الدراسي2006/2005م بداية العمل بهذه المناهج، والعمل جارٍ على تأليف منهج الرياضيات للصفين الأول والثاني، وقد أدخلت مادة اللغة الإنجليزية إلى مواد محو الأمية بالصف الثالث محو الأمية الذي طبق من العام

2006/2005م ليعادل الصف السادس في التعليم العام وينقل بعده الدارس الناجح إلى الصف السابع لتعليم الكبار (**وزارة التربية والتعليم، 2008: 25-27**).

كما قامت وزارة التربية والتعليم بإصدار القرار الوزاري رقم (176-1998) المتضمن تشكيل لجنة وطنية لمحو الأمية برئاسة وكيل الوزارة للتعليم والمناهج، وقد ضمت في عضويتها ممثلين من الوزارات والمؤسسات المختلفة ذات الصلة بمجالات محو الأمية بالإضافة إلى بعض المختصين بالوزارة وقامت اللجنة بإعداد الخطة الوطنية الشاملة لتخفيض نسبة الأمية (2015/2001) أي خلال الخطط الخمسية الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة في الفئة العمرية (15-44) سنة من الجنسين والمقدر عددهم بحوالي (231803) من الأميين، وبعد دراستها من جوانبها المختلفة استنبط منها برنامج تخفيض 50% من نسبة الأمية في سياق الخطة الوطنية لضمان التعليم للجميع، والذي يأتي في إطار التعليم للجميع وهو أحد مبادئ اليونسكو التي تتبناها وزارة التربية والتعليم في السلطنة وتعمل على وضعها موضع التنفيذ، وقد تم الاتفاق على هذا المبدأ خلال المنتدى العالمي للتعليم الذي عقد بداكار في إبريل عام 2000 م من أجل تحقيق تكافؤ فرص التعليم الأساسي والتعليم المستمر لجميع الكبار(**وزارة التربية والتعليم، 2008: 25-27**).

الإنفاق على برامج محو الأمية في سلطنة عمان:

بلغ الإنفاق العام على برامج محو الأمية وتعليم الكبار 1142440 دولاراً أمريكياً من مجموع الإنفاق العام على التعليم في العام 2006/2005م، أي ما يقرب من 1% من موازنة الوزارة. إلا أن العمل في مجال محو الأمية بالسلطنة يتسم بإشراك مؤسسات القطاع العام والخاص في تنفيذ برامجه، وقد قننت الوزارة هذه المشاركة لإيجاد الإسهام الفاعل في عملية التمويل، بجانب ذلك تستقطب الوزارة الدعم والتمويل من المنظمات الدولية المتخلفة في هذا المجال. إضافة إلى البرامج التطويرية المستحدثة من قبل الوزارة والتي كان لها الأثر الإيجابي في استقطاب التمويل الفردي والجماعي

الحكومي والخاص، ومنها على سبيل المثال لا الحصر مشروع التطوع بالتدريس في صفوف محو الأمية، والقرى المتعلمة، والمدارس المتعاونة، ومحو أمية المكفوفين. وكان بعضٌ من تلك البرامج التعليمية موجهاً لمحو أمية شرائح اجتماعية معينة لضمان عدم الارتداد إلى الأمية وبعضها قد انتهى العمل به نظراً لانتهاء الحاجة له وبعضها الآخر لا يزال مستمراً. وقد كان لهذه الجهود المبذولة في مجال الإنفاق وتمويل برامج محو الأمية الدور الكبير في استقطاب الأميين، تحقيقاً لالتزامات السلطنة بخفض نسبة الأمية إلى 50% بحلول عام 2015م **(وزارة التربية والتعليم،2007: 79)**.

ويبلغ عدد الملتحقين (11460) في برامج محو الأمية في العام 2008/2007م من الإناث والذكور في جميع مناطق السلطنة. بينهم 11095 من الإناث، وقد تحرر من الأمية منذ بداية العمل في العام 1974/1973م وحتى العام الدراسي2009/2008م (73527) دارساً ودارسة، بينهم (57570) من الإناث. ووفق مؤشرات التعداد السكاني 2003م التي أشارت إلى أن عدد الأميين في الفئة العمرية(15-44 سنة) 77032 أمياً وأمية، وقد تحرر منهم من الأمية خلال الفترة من 2003-2009م (21473)، وعليه يصبح عدد الأميين في السلطنة في نهاية العام 2009/2008م (54842) أمياً وأمية، منهم 40351 من الإناث. أي أن أعدادهن أكثر من الذكور هذا مع أن أعدادهن تزيد على أعداد الذكور في مراكز وشعب الدراسة.

الأمية في محافظتي مسقط وظفار:

تشير نتائج التعداد السكاني 2003م إلى أن عدد الأميين العمانيين في مسقط(33235) أمياً وأمية، وبنسبة مئوية 14.33% من النسبة العامة للأمية في السلطنة والبالغة (21.9%)، بينما في محافظة ظفار عدد الأميين (16827) أمياً وأمية وبنسبة مئوية 7.26% ولنفس العام. وفي هذا دلالة على أن نسبة الأمية في محافظة مسقط ضعف نسبتها في محافظة ظفار، علماً بأن عدد سكان محافظة مسقط(632) ألف نسمة، ثلاثة أمثال عدد السكان في ظفار(216) ألفاً في العام 2003م، ومن الطبيعي أن ترتفع نسبة

الأمية بارتفاع عدد السكان. كما يتبين أن عدد الأميات الإناث في المحافظتين ضعف الأميين الذكور، ففي مسقط بلغ عددهن 22851 أمية، بنسبة مئوية تقدر (9.85%) من النسبة العامة للأميات العمانيات البالغة(29.4%)،، بينما في محافظة ظفار كان عدد الأميات العمانيات 11235 أمية وبنسبة مئوية قدرت بـ 4.85%، وفي هذا إشارة إلى أن عدد الأميات العمانيات في المحافظتين وفي عموم السلطنة أكثر من عدد الأميين العمانيين، فالأميون العمانيون الذكور في المحافظتين عددهم (15976) أمياً وأمية، منهم 10384 في مسقط وبنسبة مئوية بلغت 4.45%، وفي ظفار 5592أمياً وبنسبة مئوية قدرت بـ 2.41%، وذلك وفق نتائج التعداد السكاني لعام 2003م الصادرة من وزارة الاقتصاد الوطني (**وزارة الاقتصاد، التعداد السكاني 2003، 71**).

جهود محافظتي مسقط وظفار لمواجهة الأمية:

تتضح الجهود التي بذلت لمواجهة الأمية في المحافظتين من خلال تطور أعداد الدارسين والمتحررين من الأمية، ومراكز وشعب محو الأمية، وأعداد المعلمين، والموازنة المالية التي أنفقت خلال الفترة السابقة، فعدد الدارسين في العام 2003/2002م في المحافظتين كان(1285) دارساً ودارسة، وأصبح في العام 2009/2008م (1541)دارساً ودارسة، أما أعداد الدارسين وفق النوع والفصل في المحافظتين في العامين2008/2007م و2009/2008م ففي محافظة مسقط لم يكن بها دارس من الذكور في الصف الأول في العام الدراسي 2008/2007م، بينما عدد الدارسات 367 دارسة للصف نفسه، أما الصف الثاني فعدد الذكور الدارسين كان 15 دارساً، بينما عدد الدارسات بلغ 269 دارسة، وقد ارتفع عدد الدارسين في الصف الثالث، حيث بلغ 54 دارساً، وانخفض عدد الدارسات ليصبح 281 دارسة للعام الدراسي المذكور. وظل الوضع في العام الدراسي الذي يليه 2009/2008م، في انخفاض أعداد الدارسات، فقد بلغ عددهن في الصف الأول 202، بينما لم يكن هناك دارسٌ ذكر في الصف ذاته، وزاد قليلاً في الصف الثاني ليصبح 232دارسة، وأصبح في الصف نفسه 11دارساً، ورجع انخفض عدد الدارسات ليصبح 196دارسة في الصف الثالث، بينما زاد عدد الدارسين الذكور ليصبح 29دارساً. أما في محافظة ظفار فكان عدد الدارسين في الصف الأول للعام الدراسي 16 دارساً، وفي الصف

الثاني 10 دارسين وفي الثالث 25دارساً لنفس العام، أما أعداد الدارسات للعام نفسه فكان في الصفوف الثلاثة على الترتيب[398-317-210]. أما في العام الدراسي 2009/2008م فكان عدد الدارسين في الصفوف ذاتها وعلى الترتيب[45-30-25]، أما الدارسات فعددهن[316-283-288] **(وزارة الاقتصاد الوطني، 2009: 425)**

أما أعداد مراكز محو الأمية حسب الفصل والنوع في المحافظتين، فيبينها الجدول التالي:

جدول رقم(3)

يبين مراكز محو الأمية حسب الفصل،النوع للعام الدراسي

2009/2008-2008/2007م

محافظتي مسقط وظفار	2008/2007					2009/2008م				
	المراكز	الفصول				المراكز	الفصول			
		الأول	الثاني	الثالث	المجموع		الأول	الثاني	الثالث	المجموع
الجملة:	117	411	290	251	952	94	222	380	238	840
رجال	10	15	8	10	33	6	9	8	4	21
نساء	90	392	275	235	902	81	201	368	228	797
مختلط	17	4	7	6	17	7	12	4	6	22
نسبةالنساء	77	95	95	94	95	86	12	97	96	95

(وزارة الاقتصاد الوطني،الكتاب الإحصائي السنوي،2009: 424)

بالرغم من التطور في أعداد الدارسين ومراكز وشعب محو الأمية في المحافظتين، إلا أن أعداد المعلمين ومشرفي برنامج محو الأمية، كان عدد المعلمين في العام 2008م (229) معلماً ومعلمة، ليصبح في العام الذي يليه 221 معلماً ومعلمة، أما أعداد المشرفين فكانت (30) في العامين المذكورين**(وزارة التربية والتعليم،2009: 125)**.

وتعد الموازنة المالية المخصصة لبرنامج محو الأمية في السلطنة من المؤشرات التربوية المهمة للدلالة على مدى تطور البرنامج، حيث تقدر تكلفة فتح الشعبة الواحدة في العام الدراسي بالنسبة للصف الأول بـ(740.5) ريالاً عمانياً، ما يعادل(1923.37) دولاراً أمريكياً، وللصف الثاني فهي(850.5) ريالاً عمانياً، أي(2209.09) دولارات أمريكية، وللصف الثالث(1125) ريالاً عمانياً، ما

قيمته(29922) دولاراً أمريكياً. وتتضح الموازنة المالية للعامين2008م و2009م، من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(4)

يوضح الموازنة السنوية للبرنامج في المحافظتي في العام الدراسي2009/2008م

المنطقة	الموازنة السنوية لبرنامج محو الأمية بمحافظتي مسقط وظفار في العام الدراسي						
	الصف (1،2)		الصف 3		مكافآت رؤساء المراكز	مكافآت المشرفين	مكافآت العاملين
	العدد	التكلفة	العدد	التكلفة			
مسقط 2008	25	17078	1	11220	-	1346	
مسقط 2009	50	38955	13	14625	840	630	-
ظفار2008	51	40698	24	27000	150	700	1685
ظفار2009م	59	46714.5	20	22500	420	51	835

(وزارة التربية والتعليم، وثائق دائرة التعليم المستمر، بدون)

ويمكن إيضاح الصورة أكثر من خلال أعداد المتحررين في كل من المحافظتين من العام الدراسي 2003/2002 إلى العام الدراسي2009/2008م وفق الجدول التالي:

جدول رقم(5)

يوضح أعداد المتحررين من الأمية في المحافظتين من العام م2003 إلى 2009م

المنطقة	الأميين في العام 2003م للفئة العمرية15-45عاماً			العام الدراسي 2003/2002			العام الدراسي 2004/2003			العام الدراسي 2005/2004			العام الدراسي 2006/2005		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
مسقط	2232	8458	10690	49	262	311	43	254	297	34	227	261	61	172	233
				العام الدراسي 2007/2006			العام الدراسي 2008/2007			العام الدراسي 2009/2008			المتبقي من الأميين حتى عام 2009/2008م		
				54	227	281	29	167	196	45	171	216	1917	6978	8895
ظفار	ذكور	إناث	جملة	العام الدراسي 2003/2002			العام الدراسي 2004/2003			العام الدراسي 2005/2004			العام الدراسي 2006/2005		
	1067	3878	4945	28	177	205	55	196	251	35	111	146	33	206	239
				العام الدراسي 2007/2006			العام الدراسي 2008/2007			العام الدراسي 2009/2008			المتبقي من الأميين حتى عام 2009/2008م		
				25	210	235	25	288	313	15	116	131	851	2574	3425

(وزارة التربية والتعليم، وثائق دائرة التعليم المستمر، بدون)

المعوقات والتحديات التي تواجه برنامج محو الأمية في السلطنة:

صاحب تنفيذ برنامج محو الأمية في السلطنة، مجموعة من المعوقات والتحديات، يمكن حصرها، وفق أدبيات وزارة التربية والتعليم في السلطنة، فيما يلي:

1- الحاجة إلى موازنات مالية أكبر: باعتبار أن الأمية مشكلة وطنية فلابد من مشاركة جميع القطاعات ذات الصلة في تقديم الدعم المالي اللازم لبرامج محو الأمية.

2- قلة الكوادر البشرية المتخصصة في مجال محو الأمية: إن أكثر من (95%) من العاملين في حقل التدريس بفصول محو الأمية من الخريجين والخريجات الحاصلين على الشهادة الثانوية العامة، ولذا من الأهمية بمكان تعزيز أقسام محو الأمية في المناطق التعليمية بالكادر المتخصص في مجال محو الأمية فنياً وإدارياً من أجل أداء رسالتهم.

3- إحجام الأميين الذكور عن الالتحاق بمراكز محو الأمية: إن من أهم الأسباب الحقيقة وراء إحجام الذكور عن الالتحاق بالبرنامج، السعي في طلب الرزق، وعدم وجود الوقت المناسب، إضافة إلى الظروف الاجتماعية الأخرى، إلا أن التجارب أثبتت أن زيادة الإنتاج في أي عمل من الأعمال مرهون بالقدر الذي يتمتع به الفرد من الإلمام بالعلم والمعرفة.

4- ضرورة إيجاد الوعي الكافي بمشكلة الأمية: إن خلق الوعي الجماهيري الشامل بمشكلة الأمية يعد أمراُ مهماً وضرورياً لاستنهاض عوامل النزعة الوطنية الصادقة في مجال محو الأمية، والتسريع بالقضاء على الأمية أو خفض نسبتها إلى الحد الأدنى، من خلال تحريك جميع قطاعات المجتمع وفق الخطط والبرامج المطلوب تنفيذها.

5- ضعف مساهمة القطاع الخاص في تسيير برامج ومشروعات محو الأمية. وعدم توافر وسائل نقل للدارسين والدارسات والعاملين في برامج محو الأمية، **وقلة** الاستحقاقات المالية المخصصة للمتطوعات من خريجات الشهادة العامة مما يؤدي إلى

اعتذارهن عن مواصلة التدريس، وما يترتب على ذلك من تأخير في خطة المنهاج الدراسي وتأخر مستوى التحصيل الدراسي للدارسات بسبب تغيير المتطوعات، وعزوف المعلمات العمانيات عن التدريس في مراكز محو الأمية، لعدم وجود نص رسمي يلزم المعلم والمعلمة العمانية بالتدريس في مراكز محو الأمية، وقلة وعي الأهالي بخطورة مشكلة الأمية وانعكاساتها على المجتمع، وعدم وضوح الرؤية المستقبلية للقائمين على محو الأمية **(وزارة التربية والتعليم، 2008: 43)**.

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

1- دراسة ثويبة البرواني(1984) في سلطنة عمان: بعنوان "تطوير نموذج لبرنامج محو الأمية بسلطنة عمان". هدفت الدراسة لتطوير السياسة التي يمكن إتباعها في رفع نسبة تسجيل الدارسين وضمان استمرارهم في برامج محو الأمية باتخاذ التجربة العمانية نموذجاً، وقد أجريت الدراسة على عينة من الدارسين الكبار الملتحقين بشعب محو الأمية بالسلطنة والذين تسربوا عام 79 / 80 وأيضا والأميين الذين كان يجب أن يلتحقوا بهذه الدراسة ولكنهم لم يفعلوا ذلك، حيث ضمت العينة مركزين، واحد للذكور وآخر للإناث من منطقتي: العاصمة (مسقط) وبلغ عدد أفرادها 266 ومنطقة الظاهرة وبلغ عدد أفرادها32، واستخدمت الدراسة الاستبانة لجمع البيانات واتبعت المنهج الوصفي التحليلي، وفي المعالجات الإحصائية استخدمت الأوزان المعيارية والتكرارات والنسب والمتوسطات الحسابية. وفي ضوء أهداف الدراسة، **توصلت الدراسة إلى النتائج التالية**: ضرورة مراعاة برامج محو الأمية طبيعة الكبار ونفسيا تهم والدوافع التي يقبلون بها على التعليم ضماناً لاجتذابهم والمحافظة على استمرار يتهم في الدراسة وعدم تسربهم، والتركيز على العنصر الإسلامي في البيئة العمانية واستغلال الوازع الديني في اجتذاب الأميين، ودعوة الجهات المختلفة للمساهمة في عمليات تخطيط وتنفيذ برامج محو الأمية، ودعوة

المتطوعين من طلبة المدارس الثانوية والمعلمين والقيادات الإقليمية والدينية لحفز الأميين على التسجيل والمواظبة في الحضور، وإقامة دورات تدريبية للمعلمين حول أهمية تنفيذ برامج محو الأمية.

2 – دراسة سعيد جميل ، ثويبة البرواني(1986): بعنوان " دراسة تدني نشاط محو الأمية بمنطقتي الشرقية ومسندم في سلطنة عمان". هدفت الدراسة إلى كشف بعض المعوقات التي تعرقل الانطلاقة المنشودة لقطاع محو الأمية في منطقتي الشرقية ومسندم، واتجهت الدراسة من خلال فحص المتوافر من البيانات والسجلات والإحصاءات ومن خلال استطلاع رأي المعايشين لنشاط قطاع محو الأمية بالمنطقتين إلى محاولة تقديم إجابة تتعلق بكفاية الشعب في المنطقتين، ومدى إقبال العناصر ذات الكفاية للعمل في قطاع محو الأمية، وأسباب إحجام الأميين في المنطقتين عن الالتحاق ببرامج محو الأمية، وكيفية تشجيع أكبر عدد من الأميين على الالتحاق بمراكز محو الأمية، والمعوقات التي تحد من فعالية نشاط قطاع محو الأمية بمنطقتي الشرقية ومسندم، وأساليب العلاج الممكنة لانطلاق نشاط محو الأمية بمنطقتي الشرقية ومسندم. وشملت عينة الدراسة 3 فئات: فئة القيادات التعليمية ، ومشرفي المراكز، وفئة المعلمين بمراكز محو الأمية، وبلغ إجمالي العينة في المنطقتين 38 (26 للمنطقة الشرقية ، 12لمنطقة مسندم)، واستخدمت في التحليل الإحصائي النسب المئوية للتكرارات وحساب الأوزان النسبية وأسلوب معاملات الارتباط. **وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية**: إن المراكز والشعب الحالية لمحو الأمية كافية وفق أعداد الدارسين، ويجب توفير العناصر القادرة على دفع نشاط قطاع محو الأمية نحو الأمام، والعمل على اجتذاب الأميين بمنطقتي الشرقية ومسندم للالتحاق بمراكز محو الأمية، كما يجب إزالة المعوقات التي تعرقل نشاط محو الأمية في المنطقتين أو التخفيف من حدتها.

3- دراسة دائرة محو الأمية وتعليم الكبار(1991): بعنوان "دراسة ميدانية حول نشاط محو الأمية وتعليم الكبار في سلطنة عمان". هدفت الدراسة إلى معرفة حجم العمل الفعلي لنشاطي محو الأمية وتعليم الكبار، ومعرفة التكلفة الفعلية للدارس في مجال النشاطين ومعرفة المشكلات التي تواجه النشاطين وحجم العمل المطلوب للعام الدراسي 1992/91، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات، كما اعتمدت الإحصاءات الرسمية عن الشعب والدارسين والمتقدمين والناجحين والمتسربين، **وتوصلت إلى النتائج التالية**: زيادة أعداد الدارسين والدارسات في مراكز محو الأمية منذ بدايته في العام الدراسي 1974/73إلى سنة إجراء الدراسة، والانتشار والمشاركة المتمثلة في نشاط بعض الوزارات والمؤسسات والجمعيات التطوعية، وإسهامات بعض المواطنين في إعداد وتهيئة مكان الدارسة والإضاءة، وتناقص في عدد الشعب بصفة عامة بدءا من العام الدراسي 89/88 بسبب فتح الشعب بطريقة عشوائية وغياب الإحصاء الدقيق لحجم الأمية وعدم معرفة عدد الأميين في كل قرية، **وأن** هناك تسرباً الدارسين والدارسات حيث بلغت نسبة التسرب في جميع المناطق عام 89/88 ما يعادل 35%.

4- دراسة منى مؤتمن وفريق من وزارة التربية والتعليم في الأردن(2007): بعنوان "الدراسة التقويمية الشاملة لبرنامج محو الأمية في الأردن"، هدفت الدراسة إلى تقويم برنامج محو الأمية وتعليم الكبار في الأردن، ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الفريق المنهج الوصفي التحليلي، بينما استعان باستبانة لجمع البيانات، وشملت عينة الدراسة الرئيسة (366) فرداً من الدارسين في مراكز محو الأمية في الأردن، من (32) مركزاً، من بين (309) مراكز موزعة على أقاليم المملكة الثلاثة التي شكلت مجتمع الدراسة، **وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية**:

إن أبرز المشكلات التي تواجه البرنامج في الأردن هي قدم المناهج المستخدمة، وحاجتها للتطوير والتحديث بصورة شاملة، وأن الدارسين يواجهون مشكلة صعوبة

بعض المواد وخاصة الحساب بالنسبة لكبار السن، وأن عرض المادة الدراسية غير مناسب، إذ لا تشجع ولا تحفز المتعلمين لمواصلة التعلم، كما تفتقر مراكز محو الأمية في الأردن إلى وسائل تدفئة مناسبة، كما لا تتوفر وسائل نقل للدارسين من وإلى مراكز التعلم، وأن المعلمين القائمين بالتدريس يفتقرون إلى الخبرات التعليمية، وأنهم بحاجة إلى دورات تخصصية، وإلى ضعف الحوافز للعاملين في برنامج محو الأمية وعدم انسجامها مع ارتفاع غلاء المعيشة، كما أنه لا تمنح حوافز تشجيعية للدارسين، وبخصوص المشكلات المتعلقة بدوافع التحاق الدارسين ببرنامج محو الأمية، فهي النظرة السلبية تجاه الدارسين في مراكز محو الأمية من بعض أفراد المجتمع، إلى جانب انقطاع أعداد كبيرة من الدارسين عن برنامج محو الأمية في فترات موسمية، واشتغال الدارسين بأعمال خاصة وعدم تفرغهم للدراسة في أيام عديدة.

5- دراسة محمد عبد السلام الخامري(2008): بعنوان"دراسة تقويمية لأداء إدارات محو الأمية وتعليم الكبار في الجمهورية اليمنية". هدفت الدراسة إلى تعرف واقع أداء الإدارات العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار في الجمهورية اليمنية، والعوامل التي تعوق الممارسات السليمة لتطوير هذا الأداء، ومن ثم استخلاص جوانب القوة والضعف في هذا الواقع، إضافة إلى الوقوف على مقترحات مديري إدارات محو الأمية بكيفية تطوير أداء هذه الإدارات، واعتمدت الدراسة على الاستبانة الموجهة لعينة عددها(225) من مديري العموم، ومديري الإدارات، ورؤساء الأقسام في الإدارات العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار. واستعان الباحث بالمنهج الوصفي التحليلي الذي يهتم برصد الواقع، ووصف الظاهرة كما تحدث مع التفسير والتحليل لهذا الواقع، **وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية**: تقديم تصور مقترح لتطوير أداء الإدارات العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار في اليمن، في ضوء الفكر الإداري المعاصر، واقتراح خطوات إجرائية لتطبيق التصور المقترح.

الدراسات الأجنبية:

نظراً لقدم مشكلة الأمية في الدول الأجنبية، فإنه لم يعثر الباحث على دراسات أجنبية حديثة.

التعليق على الدراسات السابقة:

توصل الباحث إلى مدى الأهمية التي يحظى بها موضوع محو الأمية، فهناك عدد من الدراسات اهتمت بتطوير السياسة التي يمكن اتباعها لرفع نسبة الدارسين وضمان استمراريتهم مثل دراسة البرواني(1984م)، وتناولت أخرى معرفة حجم العمل الفعلي لنشاطي محو الأمية وتعليم الكبار في سلطنة عمان، ومعرفة التكلفة الفعلية للدارس وأهم المشكلات التي تواجه النشاطين كالدراسة التي أجرتها دائرة محو الأمية وتعليم الكبار (1991م)،ودراسة سعيد والبرواني التي ركزت على كشف المشكلات التي تعرقل انطلاقة مسيرة محو الأمية في المنطقة الشرقية ومسندم(1986م)، والملاحظ أنّ غالبية الدراسات اعتمد على الإحصاءات الرسمية، وعلى أسلوب الدراسة الميدانية الكمية، وما يرتبط بها من مسوح من خلال الأساليب المختلفة.

وتتشابه الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في الموضوعات التي تناولتها تلك الدراسات، مثل التركيز على دراسة معرفة حجم مشكلة الأمية وأهم معوقاتها وسبل تفعيلها، غير أنّ النتائج لا تتماثل كلية، تبعاً لظروف مشكلة البحث والمنطقة التعليمية. مثل دراسة "منى مؤتمن2007م" التي أجريت في الأردن، ودراسة "الخامري2008م" التي أجريت في اليمن، ودراسة "سعيد جميل والبرواني1986م" التي أجريت في منطقتي الشرقية ومسندم في السلطنة". وتتشابه هذه الدراسة مع غالبية الدراسات الميدانية التي اعتمدت المتغيرات: سنوات الخبرة،أو المؤهل، والوظيفة للمبحوث، كمحطات رئيسة في الإجابة على أسئلتها، مثل دراسة البرواني(1984) ودراسة دائرة محو الأمية بوزارة التربية والتعليم وشئون الشباب(1991م) ودراسة سعيد جميل والبرواني(1986)، ودراسة مؤتمن(2007)، ودراسة الخامري(2008). وتلتقي

الدراسة الحالية مع بعض الدراسات في الجانب النظري، خاصة تلك التي ركزت على حجم مشكلة الأمية في منطقة جغرافية معينة مثل دراسة دائرة محو الأمية التي هدفت إلى تعرف حجم مشكلة الأمية في السلطنة (1991م) ودراسة البرواني وسعيد جميل التي أجريت في منطقتي: الشرقية ومسندم (1986م)، ودراسة مؤتمن(2007) التي هدفت إلى تقويم برامج محو الأمية وتعليم الكبار في الأردن، ودراسة الخامري(2008) التي هدفت لتقويم أداء إدارات محو الأمية في الجمهورية اليمنية. وذلك يعني أنّ الدراسة الحالية تعد قريبة جداً من هذه الدراسات، وتغطي جانباً مهماً من مجالات محو الأمية.

وتختلف هذه الدراسة مع بعض الدراسات الميدانية فيما يتعلق بمجال مشكلة الدراسة كدراسة "البرواني وسعيد جميل1986م" التي هدفت إلى تعرف تأثير برنامج محو الأمية بسلطنة عمان في حياة الخريجين من خلال البرنامج في أربعة مجالات هي: الحياة الشخصية- والأسرية – البيئة المحيطة- العملية، وقد استفاد الباحث من مجموعة الدراسات السابقة في بعض الجوانب،ومن أهمها الاطلاع على الإطار النظري المرتبط بمحو الأمية ومفاهيمه والاتجاهات الإدارية المتبعة في دراسته،و التعرف على المنهجية العلمية المستخدمة في ما يماثل دراسته،على النحو الذي هي عليه.

عرض النتائج وتفسيرها:

تناول الباحث عرض وتفسير النتائج في ضوء أهداف وأسئلة دراسته التي عنيت بكشف معوقات تطبيق برنامج محو الأمية في السلطنة وسبل تطويره، من خلال تقديرات عينة الدراسة، تبعاً للمتغيرات: المنطقة التعليمية(مسقط-ظفار)، الجنس(ذكور وإناث)، الحالة الاجتماعية (عزب -متزوج) المؤهل التعليمي (ثانوية وجامعي وماجستير فما فوق)، الخبرة الوظيفية (دون خمس سنوات ومن 5-10 سنوات -10 سنوات فأكثر)، المسمى الوظيفي (مشرف تربوي ومعلم محو أمية).

غير أن الباحث وقبل أن يعرض نتائج الدراسة التي انتهى إليها، يرى أهمية عرض المقياس الذي عمل على اعتماده في تفسير النتائج، وبما أن الباحث استخدم في أداة الدراسة سلماً خماسياً حسب تصنيف ليكرت "Likert"، فإنه تبعاً لذلك وحسب مدى الثقة، يكون السلم الخماسي لمستوى معوقات تطبيق برنامج محو الأمية في محافظتي مسقط وظفار وسبل تطويره، باستخدام المتوسطات الحسابية، والنسب المئوية على النحو المبين في الجدول التالي:

جدول رقم(6)

يبين مدى مقياس ليكرت لتحليل مستوى المعوقات وسبل تطوير تطبيق برنامج محو الأمية في محافظتي مسقط وظفار

مستوى إعاقة برنامج محو الأمية في سلطنة عمان ومستوى سبل تحسينه	مدى المقياس	النسبة المئوية	مدى الإعاقة ومدى سبل التحسين
أوافق بشدة	5 - 4	100-90	عالي جداً
أوافق	3- أقل من 4	70-أقل من90	عالي
أوافق إلى حد ما	2- أقل من 3	50-أقل من70	متوسط
لا أوافق	1- أقل من 2	30-أقل من50	ضعيف
لا أوافق بشدة	أقل من 1	أقل من30	ضعيف جداً

وفي ضوء ذلك فإن الباحث يعرض نتائج الدراسة بدءا بالإجابة على السؤال الأول، على النحو التالي:

السؤال الأول: ما تقييم عينة الدراسة لمعوقات تطبيق برنامج محو الأمية في محافظتي مسقط وظفار؟

للإجابة على السؤال الأول، استخرج الباحث المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لتقييمات عينة البحث لمعوقات تطبيق برنامج محو الأمية في محافظتي مسقط وظفار، كما يتضح من الجدول رقم(7)، وعلى النحو التالي:

جدول رقم(7)

يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية لمعوقات تطبيق برنامج محو الأمية في محافظتي مسقط وظفار من وجهة نظر عينة الدراسة

المعوقات	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري
معوقات تربوية	3.75	75.08	0.62
معوقات اجتماعية واقتصادية	4.49	89.89	0.93
معوقات أهلية محلية	3.63	72.66	0.63

ويتضح من الجدول رقم(7) أن تقويمات عينة الدراسة لمعوقات تطبيق برنامج محو الأمية في المحافظتين، قد جاء وفق الترتيب التالي: تقدمت المعوقات الاجتماعية الاقتصادية جميع المعوقات وبنسبة مئوية(89.89%) وبمتوسط حسابي (4.49)، يليها المعوقات التربوية بنسبة مئوية(75.08%) ومتوسطها الحسابي(3.75)، وأخيراً كانت المعوقات الأهلية المحلية التي تعود للدارسين والأهالي الأقل تأثيراً، وقد كانت نسبتها المئوية (72.66) ومتوسطها الحسابي(3.63%). ولكي يتعرف الباحث على ما إذا كانت تلك الفروق التي بينها الجدول رقم(7) بين تقويمات عينة الدراسة للمعوقات ذات دلالة إحصائية، عمد الباحث إلى استخدام اختبار تحليل التباين الأحاديANOVA، على النحو المبين في الجدول التالي:

جدول رقم(8)

يبين اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA للفروق بين تقويمات عينة الدراسة لمعوقات برنامج محو الأمية في محافظتي مسقط وظفار

مصدر التباين		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة"ف"	الدلالة	القرار
الفروق بحسب المعوقات	بين المجموعات	64.425	2	32.213	58.686	.000	دالة
	داخل المجموعات	242.066	441	.549			
	المجموع	306.492	443				

مستوى الدلالة عند(0.05)

من خلال الجدول(8) نجد أن قيمة ف المحسوبة = 58.686 ومستوى دلالتها 0.000، وبمقارنتها مع مستوى الدلالة الافتراضي 0.05، نجد أن مستوى دلالة ف المحسوبة أصغر من مستوى الدلالة الافتراضي، وهذا ينفي صحة فرضية العدم أي أنه: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تقويمات أفراد عينة البحث حسب أنواع معوقات برنامج محو الأمية، بمعنى أن الفروق التي أظهرها الجدول رقم(7) بين تقويمات عينة الدراسة لمعوقات برنامج محو الأمية جوهرية. ولمعرفة الفروق بين المجموعات استخدم الباحث اختبار "شيفيه"، على النحو المبين في الجدول التالي:

جدول رقم(9)

يوضح اختبار"شيفيه" لمعرفة الفروق بين المجموعات

(I)معوقات	(J)معوقات	المتوسط(I-J)	الخطأ المعياري	الدلالة	القرار
معوقات تربوية	معوقات اجتماعية واقتصادية	.74078*	.08613	.000	دالة
	معوقات أهلية محلية	.12094	.08613	.374	غير دالة
معوقات اجتماعية واقتصادية	معوقات تربوية	.74078*	.08613	.000	دالة
	معوقات أهلية محلية	.86171*	.08613	.000	دالة
معوقات أهلية محلية	معوقات تربوية	.12094	.08613	.374	غير دالة
	معوقات اجتماعية واقتصادية	-.86171*	.08613	.000	دالة

مستوى الدلالة عند(0.05)

من الجدول(9) نجد أن هناك فروقاً دالة إحصائياً بين المجموعات عند مستوى الدلالة (0.05) بين المعوقات التربوية والمعوقات الاجتماعية والاقتصادية لصالح المعوقات الاجتماعية الاقتصادية، ويعود ذلك لقلة التعديلات التي تطرأ على سياسات التعليم في السلطنة، كما أن هناك فروقاً دالة عند مستوى (0.05) بين المعوقات الاجتماعية الاقتصادية والمعوقات الأهلية المحلية لصالح المعوقات الاجتماعية، بينما لا توجد

فروق دالة بين المعوقات التربوية والمعوقات الأهلية. وذلك مرده إلى أن وزارة التربية والتعليم تعمل على التخفيف من حدة المعوقات التربوية، مثل العمل على استقرار السياسة التربوية ومنها برامج محو الأمية، وكفاية الإمكانيات المخصصة لبرامج محو الأمية، وأن الوزارة تراعي الظروف الخاصة بكل منطقة فيما يتعلق ببرامج محو الأمية، وتمنح الحوافز التشجيعية للدارسين، وتعمل على الاستفادة من خريجي الثانوية للعمل في برامج محو الأمية، وتمنح الحوافز المخصصة لمعلمي محو الأمية، كما تراعي حاجات الدارسين النفسية والاجتماعية والاقتصادية، وترفع من كفاية العاملين في برامج محو الأمية، وتنسق باستمرار مع الجهات المختلفة للتعريف بخطورة الأمية، كالإعلام والقيادات الأهلية والرسمية. بينما يرى القائمون على البرنامج ممن استجابوا لاستبانة الدراسة أن المعوقات الاجتماعية والاقتصادية ذات تأثير بارز في الحد من فاعلية برامج محو الأمية لأنها تنبع من المجتمع والدارسين أنفسهم، مثل التنقل والترحال للمواطنين البدو، وضعف دور القيادات الشعبية في التعريف بخطورة الأمية على الرغم من تواصل الوزارة معها، وضعف وعي المجتمع المحلي بخطورة الأمية، وضعف المشاركة الأهلية في تنفيذ البرنامج، وكلها معوقات اجتماعية اقتصادية خارجة عن سيطرة وزارة التربية والتعليم، ومن هنا يلاحظ أن المعوقات الاجتماعية والاقتصادية، قد تصدرت جميع أنواع المعوقات الواردة في استبانة الدراسة، حسب رأي عينة الدراسة، المتمثلة في القائمين على البرنامج في محافظتي مسقط وظفار.

الفرضية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين معوقات تطبيق برنامج محو الأمية في محافظتي مسقط وظفار تبعاً للمتغيرات: المنطقة التعليمية،الجنس، الحالة الاجتماعية، المؤهل التعليمي، الخبرة الوظيفية، المسمى الوظيفي من وجهة نظر عينة الدراسة ؟.

للتحقق من الفرضية الأولى، عمد الباحث إلى تناول الفروق بين معوقات تطبيق برنامج محو الأمية في محافظتي مسقط وظفار، تبعاً لكل من المتغيرات: المنطقة التعليمية، الجنس، الحالة الاجتماعية، المؤهل التعليمي، الخبرة الوظيفية، المسمى الوظيفي، من وجهة نظر عينة الدراسة، وعلى النحو التالي:

أولاً: متغير المنطقة التعليمية:

تكوّن هذا المتغير من فئتين هما[محافظة مسقط- محافظة ظفار]، ولمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين معوقات تطبيق برنامج محو الأمية في المحافظتين، تعزى لهذا المتغير، استخدم الباحث اختبار T.test لبيان الفروق وفق متغير المنطقة التعليمية، وعلى النحو المبين في الجدول التالي:

جدول رقم(10)

يبين اختبارT.test للفروق بين معوقات تطبيق برنامج محو الأمية في محافظتي مسقط وظفار، تبعاً لمتغير المنطقة التعليمية

المنطقة التعليمية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت المحسوبة	د.ح	الدلالة	القرار
مسقط	54	142.00	23.287	.227	147	.820	غير دالة
ظفار	93	141.17	20.033				

مستوى الدلالة عند(0.05)

من خلال الجدول(20) نجد أن قيمة (ت) المحسوبة = 0.227، ومستوى دلالتها 0.820، وبمقارنتها مع مستوى الدلالة الافتراضي 0.05، نجد أن مستوى دلالة(ت) المحسوبة أكبر من مستوى الدلالة الافتراضي، وهذا يؤكد صحة فرضية العدم أي: لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين معوقات تطبيق برنامج محو الأمية في المحافظتين بحسب المنطقة التعليمية (مسقط وظفار). ويرجع ذلك إلى أن عينة الدراسة ترى أن حيثيات البرنامج في المنطقتين متشابهة، من حيث اللوائح والقوانين

المنظمة للبرنامج، وكذلك الظروف الجغرافية والاقتصادية، أي أنه لا يوجد تمييز في تطبيق البرنامج بين المنطقتين ولا مناطق السلطنة عامة.

ثانياً: متغير الجنس:

تكون هذا المتغير من فئتين هما[ذكور- إناث]، ولمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين معوقات تطبيق برنامج محو الأمية في المحافظتين، تعزى لهذا المتغير، عمد الباحث إلى استخدام T.test للفروق وفق متغير الجنس، وعلى النحو المبين في الجدول التالي:

جدول رقم(11)

يبين اختبار T.test للفروق بين معوقات تطبيق برنامج محو الأمية في محافظتي مسقط وظفار وفق متغير الجنس

متغير الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت المحسوبة	د.ح	الدلالة	القرار
ذكور	32	144.66	17.297	.959	147	.339	غير دالة
إناث	115	140.59	22.163				

من خلال الجدول(11) نجد أن قيمة(ت) المحسوبة = 0.959، ومستوى دلالتها 0.339، وبمقارنتها مع مستوى الدلالة الافتراضي 0.05، نجد أن مستوى دلالة(ت) المحسوبة أكبر من مستوى الدلالة الافتراضي، وهذا يؤكد صحة فرضية العدم أي: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين معوقات تطبيق برنامج محو الأمية بحسب متغير الجنس (ذكور وإناث)، ويعود ذلك إلى تكافؤ الفرص بين الجنسين في الإشراف على البرنامج وتنفيذه ومتابعته، أي أنه وإن كانت هناك فروق بين معوقات تطبيق برنامج محو الأمية، وفق متغير الجنس، كما تبين ذلك من المتوسطات الحسابية، إلا أن تلك الفروق ليست جوهرية.

ثالثاً: متغير الحالة الاجتماعية:

تكون متغير الحالة الاجتماعية من فئتين(عزب ومتزوج)، ولمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين معوقات تطبيق برنامج محو الأمية في محافظتي مسقط وظفار، تعزى لهذا المتغير، عمد الباحث إلى استخدام T.test للفروق وفق متغير الحالة الاجتماعية، وعلى النحو المبين في الجدول التالي:

جدول رقم(12)

يبين اختبار T.test للفروق بين معوقات تطبيق برنامج محو الأمية في محافظتي مسقط وظفار وفق متغير الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت المحسوبة	د.ح	الدلالة	القرار
متزوج	56	144.64	18.796	1.425	145	.156	غير دالة
عزب	91	139.53	22.4471				

من خلال الجدول السابق نجد أن قيمة (ت) المحسوبة = 1.425، ومستوى دلالتها 0.156، وبمقارنتها مع مستوى الدلالة الافتراضي 0.05، نجد أن مستوى دلالة (ت) المحسوبة أكبر من مستوى الدلالة الافتراضي، وهذا يؤكد صحة فرضية العدم أي: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين معوقات تطبيق برنامج محو الأمية في المحافظتين بحسب الحالة الاجتماعية (متزوج وعزب)، ويفسر ذلك بوجود الوعي المهني بين المتزوجين والعزاب على حدٍ سواء، أي أن الفروق التي أظهرتها المتوسطات الحسابية بين العينة، لمعوقات تطبيق برنامج محو الأمية، وفق متغير الحالة الاجتماعية، ليست جوهرية.

رابعاً: متغير المؤهل العلمي:

تكون هذا المتغير من ثلاثة مستويات(ثانوية و جامعي و ماجستير فما فوق) ولمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، عمد الباحث إلى استخدام اختبار التحليل الأحادي ANOVA، وعلى النحو المبين في الجدول التالي:

جدول رقم(13)

يوضح اختبار تحليل التباين الأحاديANOVA للفروق بين معوقات تطبيق برنامج محو الأمية في محافظتي مسقط وظفار بحسب المؤهل العلمي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	ف المحسوبة	الدلالة	القرار
بين المجموعات	2178.801	2	108.940	2.486	.087	غير دالة
داخل المجموعات	63530.193	145	438.139			
المجموع	65708.993	147				

من خلال الجدول السابق نجد أن قيمة ف = 2.486 مستوى دلالتها 0.087، وبمقارنتها مع مستوى الدلالة الافتراضي 0.05، نجد أن مستوى دلالة (ف) المحسوبة أكبر من مستوى الدلالة الافتراضي، وهذا يؤكد صحة فرضية العدم أي: لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين معوقات تطبيق برنامج محو الأمية بحسب المستوى التعليمي (ثانوية وجامعي وماجستير فما فوق). وهذا يعود إلى وجود إحساس مشترك بين أفراد عينة الدراسة تجاه معوقات تطبيق برنامج محو الأمية في محافظتي مسقط وظفار وفق متغير المؤهل العلمي، أي أنه لا توجد فروق جوهرية بين العينة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

خامساً: متغير الخبرة الوظيفية:

تكون هذا المتغير من ثلاثة مستويات(دون خمس سنوات ومن 5- أقل10 سنوات و10 سنوات فأكثر)، ولمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغير الخبرة الوظيفية، عمد الباحث إلى استخدام اختبار التحليل الأحادي ANOVA، وعلى النحو المبين في الجدول التالي:

جدول رقم(14)

يوضح اختبار تحليل التباين الأحاديANOVA للفروق بين معوقات تطبيق برنامج محو الأمية في محافظتي مسقط وظفار بحسب الخبرة الوظيفية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	ف	الدلالة	القرار
بين المجموعات	3043.416	2	1521.708	3.721	.013	دالة
داخل المجموعات	62665.577	145	432.176			
المجموع	65708.993	147				

مستوى الدلالة عند(0.05)

من خلال الجدول السابق نجد أن قيمة (ف) المحسوبة = 3.721 ومستوى دلالتها 0.013، وبمقارنتها مع مستوى الدلالة الافتراضي 0.05، نجد أن مستوى دلالة (ف) المحسوبة أصغر من مستوى الدلالة الافتراضي، وهذا ينفي صحة فرضية العدم أي: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين معوقات تطبيق برنامج محو الأمية بحسب متغير الخبرة الوظيفية (دون خمس سنوات ومن 5-10 سنوات - 10 سنوات فأكثر). وهذا يعني أن الخبرة الوظيفية لها دور مهم في معرفة إيجابيات وسلبيات تطبيق البرنامج، وبناء عليها كانت هناك فروق جوهرية بين أفراد العينة. ولمعرفة الفروق بين المجموعات استخدم الباحث اختبار "شيفيه"، وعلى النحو المبين في الجدول التالي:

جدول رقم(15)

يوضح اختبار تحليل التباين الأحاديANOVA للفروق بين معوقات تطبيق برنامج محو الأمية في محافظتي مسقط وظفار بحسب متغير الخبرة الوظيفية

(I)خبرة	(J)خبرة	المتوسط(I-J)	الخطأ المعياري	الدلالة	القرار
أقل من 5 سنوات	من10-5 سنوات	-8.09524-	3.94466	.125	غير دالة
	أكثر من10سنوات	*-10.54167-	4.82471	64.0	دالة
من10-5 سنوات	أقل من 5 سنوات	8.09524	3.94466	.125	غير دالة
	أكثر من10سنوات	-2.44643-	5.31952	.900	غير دالة
أكثر من10سنوات	أقل من 5 سنوات	*10.54167	4.82471	64.0	دالة
	من10-5 سنوات	2.44643	5.31952	.900	غير دالة

من الجدول السابق نجد هناك فروق دالة بين مجموعة الخبرة أقل من خمس سنوات والخبرة فوق 10 سنوات، ولصالح مجموعة الخبرة فوق 10 سنوات، بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات الخبرة الأخرى.

سادساً: متغير المسمى الوظيفي:

ضم هذا المتغير فئتين(مشرف تربوي ومعلم محو أمية)، ولمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الدراسة تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي، عمد الباحث إلى استخدام اختبار T.test، وعلى النحو المبين في الجدول التالي:

جدول رقم(16)

يبين اختبارT.test الفروق بين معوقات تطبيق برنامج محو الأمية في محافظتي مسقط وظفار بحسب متغير المسمى الوظيفي (مشرف تربوي و معلم محو أمية)

المسمى الوظيفي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت المحسوبة	د.ح	الدلالة	القرار
تربوي مشرف	14	150.29	11.083	1.642	146	.103	غير دالة
معلم	134	140.59	21.750				

مستوى الدلالة عند(0.05)

من خلال الجدول السابق نجد أن قيمة (ت) المحسوبة = 1.425 ومستوى دلالتها 0.156، وبمقارنتها مع مستوى الدلالة الافتراضي 0.05، نجد أن مستوى دلالة(ت) المحسوبة أكبر من مستوى الدلالة الافتراضي، وهذا يؤكد صحة فرضية العدم أي: لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين معوقات تطبيق برنامج محو الأمية بحسب المسمى الوظيفي (مشرف تربوي و معلم محو أمية). أي أنه وإن كانت هناك فروق بين معوقات تطبيق البرنامج، تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي، إلا أنها ليست جوهرية.

السؤال الثاني: ما سبل تطوير تطبيق برنامج محو الأمية في محافظتي مسقط وظفار من وجهة نظر القائمين على البرنامج؟.

للإجابة على السؤال الثاني، عمد الباحث إلى تحليل نتائج الدراسة الميدانية التي قام بها من خلال تقويمات عينة الدراسة، للتعرف على مستويات سبل تطوير تطبيق برنامج محو الأمية في المحافظتين، وفقاً للمقياس الذي اعتمده الباحث، كما يتضح ذلك من استعراض الجداول، على النحو التالي:

جدول رقم(17)

يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية لسبل تطوير تطبيق برنامج محو الأمية في محافظتي مسقط وظفار من وجهة نظر القائمين عليه

سبل تطوير برنامج محو الأمية	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري
سبل تطوير إدارية وفنية	4.21	84.27	0.45
سبل تطوير اجتماعية واقتصادية	4.35	87.03	0.59
سبل تطوير أهلية محلية	3.72	74.32	0.89

من الجدول رقم(17) يتضح أن سبل تطوير تطبيق برنامج محو الأمية في محـــافظتي مسقط وظفار، وفق استجابة عينة الدراسة، كانت على النحو التالي: احتلـــت الـــسبل الاجتماعية الاقتصادية المرتبة الأولى في ســـبل تطـــوير تطبيـــق البرنـــامج بنـــسبة مئوية(87.03) ومتوسطها الحسابي(4.35)، يليها سبل التطوير الإدارية الفنية بنـــسبة مئوية(84.27) وبمتوسط حسابي(4.21)، وأخيراً كانت سبل التطوير الأهلية المحليـــة التي تعود للدارسين والأهالي، وقد كانت نسبها المئوية (74.32) ومتوسطها الحسابي (3.72). ولكي يتعرف الباحث على ما إذا كانت تلك الفروق بين سبل تطوير تطبيـــق البرنامج ذات دلالة إحصائية، عمد إلى اســـتخدام اختبـــار تحليـــل التبـــاين الأحـــادي ANOVA، على النحو المبين في التالي:

جدول رقم(18)

يبين اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA للفروق بين سبل تطوير تطبيق برنامج محو الأمية في محافظتي مسقط وظفار من وجهة نظر القائمين عليه

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	ف	الدلالة	القرار
بين المجموعات	33.035	2	16.518	37.205	.000	دالة
داخل المجموعات	195.788	441	.444			
المجموع	228.823	443				

مستوى الدلالة عند(0.05)

من قراءة الجدول السابق نجد أن قيمة ف المحسوبة = 37.205، ومـــستوى دلالتهـــا 0.000، وبمقارنتها مع مستوى الدلالة الافتراضي 0.05، نجد أن مستوى دلالة (ف) المحسوبة أصغر من مستوى الدلالة الافتراضي، وهذا ينفي صحة فرضية العـــدم أي: توجد فروق ذات دلالة إحصائية حسب أنواع سبل تطوير تطبيق برنامج محو الأمية. ولمعرفة الفروق بين المجموعات استخدم الباحث اختبار شيفيه، على النحو التالي:

جدول رقم(19)

يوضح اختبار"شيفيه" لمعرفة الفروق بين المجموعات

(I)سبل	سبل (J)	(I-J) المتوسط	الخطأ المعياري	الدلالة	القرار
تربوية إدارية	اجتماعية اقتصادية	-.13793-	.07746	.206	غير دالة
	أهلية محلية	.49720*	.07746	.000	دالة
اجتماعية اقتصادية	إدارية فنية	.13793	.07746	.206	غير دالة
	أهلية محلية	.63514*	.07746	.000	دالة
أهلية محلية	تربوية إدارية	-.49720*	.07746	.000	دالة
	اجتماعية واقتصادية	-.63514*	.07746	.000	دالة

من الجدول السابق نجد أن هناك فروقاً دالة عند مستوى (0.05) بين سبل التطوير الإدارية الفنية وسبل التطوير الأهلية المحلية، لصالح الإدارية الفنية، وأن هناك فروقاً دالة عند مستوى الدلالة (0.05) بين سبل التطوير الاجتماعية الاقتصادية وسبل التطوير الأهلية المحلية، لصالح الاجتماعية الاقتصادية، بينما لا توجد فروق دالة بين سبل التطوير الاجتماعية الاقتصادية والسبل الإدارية الفنية. ويمكن تعليل ذلك من خلال إجابات عينة الدراسة، حيث يرى القائمون على البرنامج في المحافظتين أن الاهتمام بالسبل التطويرية التي ترجع للوزارة، أمر بالغ الأهمية في التأثير الإيجابي على مجريات البرنامج، ودفعه للأمام في الطريق المرسوم له، ومن هنا تقدمت سبل التطوير التربوية الإدارية الفنية على سبل التطوير الأهلية المحلية لبرنامج محو الأمية، كما تقدمت سبل التطوير الاجتماعية الاقتصادية على سبل التطوير الأهلية المحلية في تفعيل البرنامج، وذلك مرده لأهمية العوامل الاجتماعية والاقتصادية في حياة الدارسين، فكلما كانت الظروف الاجتماعية والاقتصادية مستقرة لدى الدارس، مما مكنه من متابعة تعليمه، والعكس صحيح، ويلاحظ أن تأثير سبل التطوير الأهلية المحلية، أقل من تأثير السبل التطويرية الأخرى لبرنامج محو الأمية في المحافظتين،

لأنه لا يمكن السيطرة على سبل التطوير الأهلية المحلية من الجهات الرسمية، فهي تعود للأهالي والدارسين، الذين يقررون متى يلتحقون بالبرنامج أو ينقطعون عنه، وفق ظروفهم الخاصة التي لا يمكن التنبؤ بها إلا في أضيق الحدود.

الفرضية الثانية:_ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين سبل تطوير تطبيق برنامج محو الأمية في محافظتي مسقط وظفار تعزى للمتغيرات: المنطقة التعليمة، الجنس، الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي، الخبرة الوظيفية، المسمى الوظيفي من وجهة نظر عينة الدراسة؟.

وللتحقق من الفرضية الثانية، عمد الباحث إلى تناول الفروق بين سبل تطوير تطبيق برنامج محو الأمية في محافظتي مسقط وظفار، تبعاً لكل من المتغيرات: المنطقة التعليمية، الجنس، الحالة الاجتماعية، المؤهل التعليمي، الخبرة الوظيفية، المسمى الوظيفي، من وجهة نظر عينة الدراسة، وعلى النحو التالي:

أولاً: متغير المنطقة التعليمية:

تكون هذا المتغير من فئتين هما[محافظة مسقط- محافظة ظفار]، ولمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين سبل تطوير تطبيق برنامج محو الأمية في محافظتي مسقط وظفار، تعزى لهذا المتغير، استخدم الباحث اختبار T.test كما في الجدول التالي:

جدول رقم(20)

يبين اختبارT.test للفروق بين عينة الدراسة لسبل تطوير تطبيق برنامج محو الأمية في محافظتي مسقط وظفار، **تبعاً لمتغير المنطقة التعليمية**

متغير المنطقة التعليمية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت المحسوبة	د.ح	الدلالة	القرار
مسقط	54	177.35	20.377	-.935-	145	.351	غير دالة
ظفار	93	180.37	17.893				

من خلال الجدول السابق نجد أن قيمة (ت) المحسوبة = 0.935 ومستوى دلالتها 0.351، وبمقارنتها مع مستوى الدلالة الافتراضي 0.05، نجد أن مستوى دلالة(ت)

المحسوبة أكبر من مستوى الدلالة الافتراضي، وهذا يؤكد صحة فرضية العـــدم أي: لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين سبل تطوير تطبيق برنامج محو الأمية أفـــراد عينة الدراسة،تبعاً لمتغير المنطقة التعليمية (مسقط وظفـــار). أي أن الفـــروق التـــي أظهرتها المتوسطات الحسابية بين سبل تطوير تطبيق البرنامج، تبعاً لمتغير المنطقـــة ليست جوهرية.

ثانياً: متغير الجنس:

ضم هذا المتغير فئتين هما[ذكور - إناث]، ولمعرفة ما إذا كانت هنـــاك فـــروق ذات دلالة إحصائية بين سبل تطوير برنامج محو الأمية في محافظتي مسقط وظفار، تعزى لهذا المتغير، استخدم الباحث اختبار T.test كما في الجدول التالي:

جدول رقم(21)

يبين اختبارT.test للفروق بين عينة البحث لسبل تحسين برنامج محو الأمية في سلطنة عمان، تبعاً لمتغير الجنس

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت المحسوبة	د.ح	الدلالة	القرار
ذكور	32	181.41	17.049	.728	145	.468	غير دالة
إناث	115	178.66	19.324				

من خلال الجدول السابق نجد أن قيمة (ت) المحسوبة = 0.728 ومـــستوى دلالتهـــا 0.468، وبمقارنتها مع مستوى الدلالة الافتراضي 0.05، نجد أن مستوى دلالة (ت) المحسوبة أكبر من مستوى الدلالة الافتراضي، وهذا يؤكد صحة فرضية العـــدم أي: لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين سبل تطوير تطبيق برنامج محو الأمية أفـــراد عينة الدراسة بحسب متغير الجنس (ذكور وإناث). بمعنى أنه وإن كانت هناك فـــروق بين سبل تطوير تطبيق البرنامج تبعاً لمتغير الجنس إلا أنها ليست جوهرية.

ثالثاً: متغير الحالة الاجتماعية:

تكون هذا المتغير من فئتين[متزوج- عزب]، ولمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين سبل تطوير برنامج محو الأمية في محافظتي مسقط وظفار، تعزى لهذا المتغير، استخدم الباحث اختبار T.test، وعلى النحو المبين في الجدول التالي:

جدول رقم(22)

يبين اختبارT.test للفروق بين سبل تطوير تطبيق برنامج محو الأمية في محافظتي مسقط وظفار، تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت المحسوبة	د.ح	الدلالة	القرار
متزوج	56	182.04	15.433	1.407	145	.161	غير دالة
عزب	91	177.55	20.541				

من خلال الجدول السابق نجد أن قيمة (ت) المحسوبة = 1.407 ومستوى دلالتها 0.161، وبمقارنتها مع مستوى الدلالة الافتراضي 0.05، نجد أن مستوى دلالة(ت) المحسوبة أكبر من مستوى الدلالة الافتراضي، وهذا يؤكد صحة فرضية العدم أي: لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين سبل تطوير تطبيق برنامج محو الأمية بحسب الحالة الاجتماعية (عزب ومتزوج). أي أنه وإن كانت هناك فروق بحسب الحالة الاجتماعية، إلا أنها ليست جوهرية.

رابعاً: متغير المؤهل العلمي:

شمل هذا المتغير ثلاث فئات من المؤهلات العلمية[ثانوية- جامعي- ماجستير وأكثر]، ولمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات متغير المؤهل العلمي، لسبل تطوير تطبيق برنامج محو الأمية في محافظتي مسقط وظفار، تعزى لهذا المتغير، استخدم الباحث اختبار ANOVA، وعلى النحو المبين في الجدول التالي:

جدول رقم(23)

يبين اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA للفروق بين سبل تطوير تطبيق برنامج محو الأمية في محافظتي مسقط وظفار، تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	ف	الدلالة	القرار
بين المجموعات	438.903	2	219.452	.619	.540	غير دالة
داخل المجموعات	51368.016	145	354.262			
المجموع	51806.919	147				

من خلال الجدول السابق نجد أن قيمة (ف) المحسوبة = 0.619 ومستوى دلالتها 0.540، وبمقارنتها مع مستوى الدلالة الافتراضي 0.05، نجد أن مستوى دلالة(ف) المحسوبة أكبر من مستوى الدلالة الافتراضي، وهذا يؤكد صحة فرضية العدم أي: لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين سبل تطوير تطبيق برنامج محو الأمية بحسب المستوى التعليمي (ثانوية وجامعي وماجستير فما فوق). وإن اختلفت المؤهلات، إلا أن ذلك الاختلاف لم يكن له وزن دلالي، أي أنه ليس اختلافاً جوهرية.

خامساً: متغير الخبرة الوظيفية:

تكون هذا المتغير من ثلاث فئات[دون خمس سنوات و من 5- أقل من10 سنوات و10 سنوات فأكثر]، ولمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين سبل تطوير تطبيق برنامج محو الأمية في محافظتي مسقط وظفار، تعزى لهذا المتغير، استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA، وعلى النحو المبين في الجدول التالي:

جدول رقم(24)

يبين اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA للفروق بين سبل تطوير تطبيق برنامج محو الأمية في محافظتي مسقط وظفار، تبعاً لمتغير الخبرة الوظيفية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	ف	الدلالة	القرار
بين المجموعات	1542.295	2	771.147	2.225	.112	غير دالة
داخل المجموعات	50264.624	145	346.653			
المجموع	51806.919	147				

من خلال الجدول السابق نجد أن قيمة (ف) المحسوبة = 2.225 ومستوى دلالتها 0.112، وبمقارنتها مع مستوى الدلالة الافتراضي 0.05، نجد أن مستوى دلالة(ف) المحسوبة أكبر من مستوى الدلالة الافتراضي، وهذا يؤكد صحة فرضية العدم أي: لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين سبل تطوير برنامج محو الأمية بحسب الخبرة الوظيفية (دون خمس سنوات و من 5-10 سنوات و فوق 10 سنوات). أي أنه ليست هناك اختلافات جوهرية في سبل تطوير تطبيق البرنامج، تبعاً لمتغير الخبرة الوظيفية.

سادساً: متغير المسمى الوظيفي:

تكون هذا المتغير من فئتين[مشرف تربوي و معلم محو أمية]، ولمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين سبل تطوير برنامج محو الأمية في محافظتي مسقط وظفار، تعزى لهذا المتغير، استخدم الباحث اختبار T.test، وعلى النحو المبين في الجدول التالي:

جدول رقم(25)

يبين اختبارT.test للفروق بين سبل تطوير برنامج محو الأمية في محافظتي مسقط وظفار، تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي

متغير المسمى الوظيفي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت المحسوبة	د.ح	الدلالة	القرار
تربوي مشرف	14	186.86	10.42820	1.592	146	.114	غير دالة
معلم	134	178.51	19.29383				

من خلال الجدول السابق نجد أن قيمة ت = 1.407 مستوى دلالتها 0.161، وبمقارنتها مع مستوى الدلالة الافتراضي 0.05، نجد أن مستوى دلالة(ت) المحسوبة أكبر من مستوى الدلالة الافتراضي، وهذا يؤكد صحة فرضية العدم أي: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين سبل تطوير برنامج محو الأمية بحسب متغير المسمى الوظيفي (مشرف تربوي ومعلم محو أمية). ويعزى ذلك إلى أن المشرفين والمعلمين القائمين بتطبيق البرنامج يحملون ذات الأفكار عن سبل تطوير البرنامج، أي أنهم متفقون على سبل التطوير.

السؤال الثالث: ما علاقة معوقات تطبيق برنامج محو الأمية بسبل تطـويره فـي محافظتي مسقط وظفار من وجهة نظر عينة الدراسة؟.

للإجابة على السؤال الثالث، عمد الباحث إلى استخدام معامل الارتباط بيرسون"Berson"

لكشف العلاقة بين معوقات تطبيق برنامج محو الأمية وسبل تطـوير البرنـامج فـي المحافظتين، من وجهة نظر عينة الدراسة وحسب ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(26)

يبين معامل الارتباط بيرسون للعلاقة بين معوقات تطبيق برنامج محو الأمية وبين سبل تطوير تطبيقه في محافظتي مسقط وظفار

		معوقات برنامج محو الأمية	سبل التحسين
معوقات برنامج محو الأمية	معامل الارتباط (ر)	1	.430**
	الدلالة		.000
	العينة	148	148
سبل التحسين	معامل الارتباط (ر)	.430**	1
	الدلالة	.000	
	العينة	148	148

من الجدول السابق ومـن خـلال اسـتخدام اختبـار بيرسـون نجـد أن قيمـة(ر) المحسوبة=0.430، ومستوى دلالتهـا 0.000، وبمقارنتهـا مـع مـستوى الدلالـة الافتراضي 0.05. نجد أن مستوى دلالة (ر) المحسوبة أصغر من مـستوى الدلالـة الافتراضي، وهذا ينفي صحة فرضية العدم أي: توجـد علاقـة طرديـة ذات دلالـة إحصائية بين معوقات تطبيق برنامج محو الأمية وسبل تطوير تطبيقه من وجهة نظر عينة الدراسة. أي أنه كلما زادت حدة معوقات البرنامج، زادت معها الحاجـة لـدى المعنيين بالبرنامج للبحث عن سبل مواجهة تلك المعوقات، ومن هنـا تظهـر أهميـة البحث عن المعوقات الأكثر تأثيراً في البرنامج، للتخفيف من حدتها أو القضاء عليهـا

ومواجهتها بسبل تطوير تعمل على زيادة فاعلية البرنامج في المحافظتين اللتين شملتهما الدراسة.

الاستنتاجات:

بعد استعراض نتائج الدراسة، يستخلص الباحث الاستنتاجات التالية:

- إن تقويمات عينة الدراسة لمعوقات تطبيق برنامج محو الأمية في المحافظتين، قد تقدمتها المعوقات الاجتماعية الاقتصادية وبنسبة مئوية(89.89%)، تليها المعوقات التربوية بنسبة مئوية(75.08%)، وأخيراً كانت المعوقات الأهلية المحلية التي تعود للدارسين والأهالي الأقل تأثيراً، وقد كانت نسبتها المئوية (72.66).
- إن هناك فروقاً دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05) بين المعوقات التربوية والمعوقات الاجتماعية والاقتصادية لصالح المعوقات الاجتماعية الاقتصادية، كما أن هناك فروقاً دالة بين المعوقات الاجتماعية الاقتصادية والمعوقات الأهلية المحلية لصالح المعوقات الاجتماعية، بينما لا توجد فروق دالة بين المعوقات التربوية والمعوقات الأهلية.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تقويمات أفراد عينة الدراسة لمعوقات تطبيق برنامج محو الأمية في المحافظتين بحسب المتغيرات: **المنطقة التعليمية** (مسقط وظفار) **والجنس** (ذكور وإناث)، **والحالة الاجتماعية** (متزوج وعزب)، **والمستوى التعليمي** (ثانوية و جامعي و ماجستير فما فوق)، **والمسمى الوظيفي** (مشرف تربوي ومعلم محو الأمية). بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تقويمات عينة الدراسة لمعوقات تطبيق البرنامج بحسب متغير **الخبرة الوظيفية** (دون خمس سنوات ومن 5-10 سنوات - 10 سنوات فأكثر) لصالح مجموعة الخبرة فوق 10 سنوات، بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات الخبرة الأخرى.

- إن تقويمات عينة الدراسة لسبل تطوير تطبيق برنامج محو الأمية في محافظتي مسقط وظفار، تقدمتها سبل التطوير الاجتماعية الاقتصادية وبنسبة مئوية(87.03)، يليها سبل التطوير الإدارية الفنية بنسبة مئوية(84.27)، وأخيراً كانت سبل التطوير الأهلية المحلية التي تعود للدارسين والأهالي، وقد كانت نسبها المئوية (74.32).
- إن هناك فروقاً دالة عند مستوى (0.05) بين سبل التطوير الإدارية الفنية وسبل التطوير الأهلية المحلية، لصالح الإدارية الفنية، وأن هناك فروقاً دالة بين سبل التطوير الاجتماعية الاقتصادية وسبل التطوير الأهلية المحلية، لصالح الاجتماعية الاقتصادية، بينما لا توجد فروق دالة بين سبل التطوير الاجتماعية الاقتصادية والسبل الإدارية الفنية.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(0.05) بين تقويمات أفراد عينة الدراسة لسبل تطوير تطبيق برنامج مجو الأمية بحسب المتغيرات: **المنطقة التعليمية** (مسقط وظفار) **والجنس** (ذكور وإناث) **والحالة الاجتماعية**(عزب ومتزوج) **والمستوى التعليمي**(ثانوية وجامعي وماجستير فما فوق) **والخبرة الوظيفية**(دون خمس سنوات ومن 5-10سنوات وفوق 10 سنوات) **والمسمى الوظيفي**(مشرف تربوي ومعلم محو أمية).
- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معوقات تطبيق برنامج محو الأمية وسبل تطوير تطبيقه من وجهة نظر عينة الدراسة. أي أنه كلما زادت حدة معوقات البرنامج، زادت معها الحاجة لدى المعنيين بالبرنامج للبحث عن سبل مواجهة تلك المعوقات، ومن هنا تظهر أهمية البحث عن المعوقات الأكثر تأثيراً في البرنامج، للتخفيف من حدتها أو القضاء عليها ومواجهتها بسبل تطوير تعمل على زيادة فاعلية البرنامج في المحافظتين اللتين شملتهما الدراسة.

المقترحات:

من خلال الاستنتاجات السابقة، توصل الباحث إلى مجموعة من المقترحات التي يمكن أن تزيد من فاعلية تطبيق برنامج محو الأمية في محافظتي مسقط وظفار، وعموم مناطق السلطنة، والمقترحات، هي:

1- تطبيق التعليم الإلزامي ومده إلى نهاية التعليم الثانوي، من أجل سد منابع الأمية.
2- زيادة أجر الحصة للمتطوعين والمتطوعات القائمين بالتدريس في مراكز محو الأمية، وكذلك الحال لرؤساء المراكز والمشرفين.
3- العمل على توفير وسائل نقل للدارسين والدارسات والقائمين على مراكز محو الأمية.
4- تجديد وتحديث المناهج وفق المتغيرات ومتطلبات المجتمع، مع توفير وسائل تعليمية لجميع مواد المناهج الدراسية.
5- نظراً لاتساع الرقعة الجغرافية في المحافظتين ينبغي تعيين مشرف محو الأمية لكل ولاية يتولى أمر التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتنسيق مع الدائرة في المديرية والجهات الخاصة بولايته.
6- اعتماد ميزانية لقسم التعليم المستمر(محو الأمية) وتوضيحها للقائمين على البرنامج في كل منطقة تعليمية ليتمكنوا من رسم الخطط وفق الإمكانيات المتوافرة لديهم.
7- توفير عدد كافٍ من المشرفين لجميع المواد الدراسية.
8- التنسيق مع أصحاب السعادة الولاة لحل مشكلة الراغبين في الدراسة ممن ليس لديهم ما يثبت جنسياتهم، والاستفادة من تجارب الدول المختلفة في هذا المجال.
9- تشجيع الجهات الأهلية لدعم برامج محو الأمية عن طريق وسائل الإعلام المختلفة.
10- إقامة دورات فاعلة للاميين الكبار عن طريق الندوات والمحاضرات في جميع المناطق التعليمية، وعد عملية مكافحة الأمية مهمة وطنية جليلة.
11-إجراء البحوث والدراسات التي تعنى بهذا الجانب للوقوف على الأسباب والنتائج.
12- الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال.

المـــــراجع

- البرواني، ثويبة بنت أحمد عيسى (1984): **دراسة تطوير نموذج لمحو الأميـــة بسلطنة عمان**"، مسقط: وزارة التربية والتعليم والشباب.
- ثويبة أحمد عيسى البرواني و سعيد جميل سليمان(يونيو1986): **بحث حول مردود البرنامج الحالي لمحو الأمية بسلطنة عمان على حياة خريجيه ســلطنة عمـــان**، وزارة التربية والتعليم وشئون الشباب، المديرية العامة للتنميـــة التربويـــة، دائـــرة البحوث التربوية،مسقط.
- الخامري، محمد عبدالسلام عبدالعزيز(2008): **دراسة تقويمية لأداء إدارات محو الأمية وتعليم الكبار في الجمهورية العربية اليمنية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، مصر.
- دائرة محو الأمية وتعليم الكبار (1991): **دراسة حول نشاط محو الأميـــة وتعلـــيم الكبار في السلطنة**. سلطنة عمان، وزارة التربية والتعليم والشباب،المديرية العامـــة للتعليم.
- سعيد بن جميل سليمان، ثويبة بنت أحمد عيسى البرواني(1986): **دراسة عن تدني نشاط محو الأمية بمنطقتي الشرقية ومسندم**، وزارة التربية والتعلـــيم والـــشباب، المديرية العامة للتنمية التربوية، دائرة البحوث التربوية، مسقط.
- عدس، محمد عبدالرحيم وعبيدات، ذوقان(1987): **المـــنهج العلمـــي مفهومـــه- أساليبه- أدواته**، (بد.د)، القاهرة، مصر.
- الفيروز أبادي، معجم اللغة العربية.
- **مؤتمن، منى (2007)**: **الدراسة التقويمية الشاملة لبرنامج محـــو الأميـــة فـــي الأردن**، عمّان، الأردن.
- وحيد، رجاء(2000): **البحث العلمي، أساسياته النظرية وممارسته العمليـــة**، دار الفكر المعاصر، دمشق.

- وزارة الاقتصاد الوطني(2009): **الكتاب الإحصائي السنوي.**
- وزارة الاقتصاد الوطني(1993): **التعداد السكاني الأول**.
- وزارة التربية والتعليم(2009): **مسيرة محو الأمية وتعليم الكبار**.
- وزارة التربية والتعليم (2009): **وثائق دائرة محو الأمية وتعليم الكبار**.
- وزارة التربية والتعليم(2008): **خطط وبرامج محو الأمية في سلطنة عمان**، برامج مثمرة، المديرية العامة للتعليم.
- وزارة التربية والتعليم (يوليو2007): **التعليم للجميع في سلطنة عمان، تقرير منتصف العقد مقدم إلى منظمة اليونيسكو**، سلطنة عمان – مسقط.
- وزارة التربية والتعليم(2001): **البرنامج الوطني لمحو الأمية**.
- وزارة التربية والتعليم، المديرية العامة للتعليم(8 يناير 1992): **كلمة معالي وزير التربية والتعليم بمناسبة الاحتفال باليوم العربي لمحو الأمية**، النشرة الإخبارية.
- وزارة التربية والتعليم. **فلسفة التربية في سلطنة عمان**(مارس 1978): روى: المطابع العالمية.

المراجع الأجنبية:

- (UNESCO.org. statistics)

- Ebedas. United UNESCO.org(1990:1-2 December). statistics; (canted:15-16)

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2010/3/30.